جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـــــة الدراســـــات التجاريـــــة
قسم الاقتصاد التطبيقي

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس

بعنوان:

# الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

# The economic impact of Sudan's accession to the world Trade organization

إعداد الطلاب:

- النذير المرضي عبد الرحمن محمد
- جعـفـر قسم الله سعيد قسم الله
- عـلي بلـولـة عــلي المـــــدني
- محـــمـــد عبد الوهاب إمام المنا

إشراف الأستاذ:
عبد الباقي عيسى محمد احمد

1437هـ -2016م

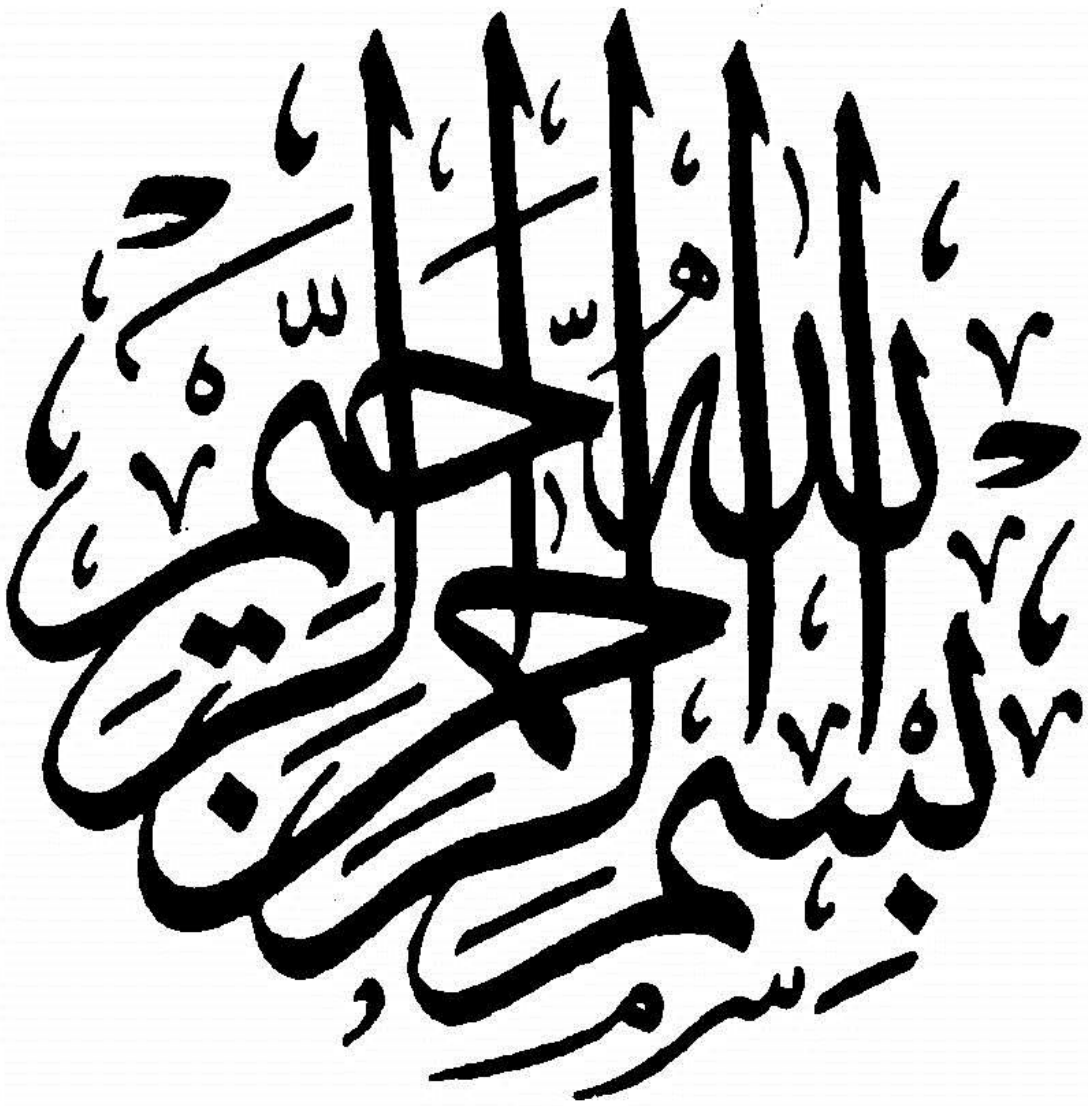
بسم الله الرحمن الرحيم

# الآيـــة

ﭧ ﭨ

چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۉۇ ۋ ۋ ۅ ۅ ۋ ۋې ې ې ې □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ ى ى ێ ێ □□ □ □ □ □ □□ □ □

□ □ □ □چ

صدق الله العظيم

سورة البقرة – الآية {286}

# الإهــداء

إلى الينبوع الذي ينصب ويفيض بالحنان والسعادة إلى من أنارت طريق علمي ومن غمرتني بعطفها وحنانها إلى من تسر عيناي برؤيتها

**أمي الحبيبة**

إلى الذي ظل شمسا ينير سمائي والحكيم الذي يسهل دربي أمامي

**أبي العزيز**

إلى أخواني من شاركوني سبل الحياة وأرى التفاؤل بينهم والسعادة في ضحكتهم إلى من شاركوني رحلة حياتي العلمية إلى من اَنسوني فرحي وأحزاني ووهبوا لي قلوبهم وملوا دنياي جمالاً

إلى الذين ارتوينا من فيض علمهم ولم يبخلوا علينا بعلومهم الأساتذة الإجلاء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

# الشكر و التقدير

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنت إليك يا من كان له قدم السبق في رفع سقف طموحاتنا .. إليك يا من بذل ولم ينتظر العطـــاء...

تلوح في سمائنا دوما نجم براق لا يخفت بريقه عنا لحظه واحده نترقب إضاءته بقلوب ولهانة، ونسعد بلمعانه في سمائنا كل ساعة ، كل لحظة ، كل ثانية فاستحققت بكل فخر أن يرفع اسمك في عليانا

كل الشكر والتقدير إليه .. إلي من بذل سبل العطاء ,, إلي من كان سندا لنا في حياتنا العلمية والاجتماعية إلي من كان لنا أخاً وصديقا قبل أن يكون معلمنا الفاضل

إلي من وجهننا إلي طريق العلم إلي من قدم لنا كل ما نحتاجه في كل هذه السنين,,

إلي الأستاذ: عبد الباقي عيسى محمد احمد

إلي أسرتي الكريـــــمة

إلي أساتذتي الأفاضل ,,

إلي أصدقائي وزملائي,,

إلي كل من سقط قلمي عنه سهوا

# مستخلص الدراسة

يعنى هذا البحث بدراسة الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ، تدور مشكلة البحث الرئيسية حول كيفية انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على هذا الانضمام وما هي أهم المعوقات التي تعيق انضمام السودان لهذه المنظمة وهدفت الدراسة إلى عرض دور المنظمة في التجارة العالمية وبيان اثر الانضمام على الإيرادات الجمركية ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية على الانضمام للمنظمة .

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي لتوضيح نشأة المنظمة وتطورها وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لتحليل شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

استنتجت الدراسة أن السودان لديه القدرة على إحداث تغيير في هيكله الاقتصادي بما يتماشى مع شروط الانضمام للمنظمة وهذا التغيير له تحديات ذات أبعاد اقتصادية تقتضيها متطلبات الانضمام .

وأوصت الدراسة بوضع الخطط والبرامج لإيجاد بديل للإيرادات الجمركية التي سوف تتأثر سلباً بالانضمام للمنظمة ، وكذلك أوصت الدراسة بعمل دراسة عن البدائل المتاحة أمام السودان في حالة عدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر و التقدير | ج |
| مستخلص البحث | د |
| فهرس الموضوعات | هـ |
| فهرس الجداول | و |
| الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث و الدراسات السابقة | |
| الفصل الثاني : منظمة التجارة العالمية (**WTO**) | |
| المبحث الأول : نشأة وتطور المنظمة | 10 |
| المبحث الثاني : عضوية الانضمام للمنظمة | 14 |
| المبحث الثالث : اتفاقيات المنظمة | 18 |
| الفصل الثالث: ملامح الاقتصاد السوداني | |
| المبحث الأول : الملامح التاريخية عن الناتج القومي الإجمالي ومكوناته | 24 |
| المبحث الثاني : الناتج القومي الإجمالي ومكوناته خلال فترة الدراسة | 29 |
| المبحث الثالث : التجارة الخارجية | 34 |
| الفصل الرابع: انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية (**WTO**) | |
| المبحث الأول: موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية | 37 |
| المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية | 50 |
| المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على الإيرادات الجمركية ومعدل الحماية الجمركية | 65 |
| الفصل الخامس: النتائج والتوصيات | |
| المبحث الأول: مناقشة الفرضيات | 72 |
| المبحث الثاني :النتائج | 73 |
| المبحث الثالث: التوصيات | 74 |
| قائمة المصادر و المراجع | 75 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| جدول(3-1) | مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2010 إلي 2014 | 31 |
| جدول(3-2) | معدلات التغير السنوي في الناتج القطاعي خلال الفترة 2004-2009م | 33 |
| جدول(3-3) | صافي الاستثمار الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2004-2014 | 36 |
| جدول(4-1) | موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية | 39 |

# الفصل الأول

# الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

## المقدمة:

إن العالم اليوم يشهد ظاهرة ما يسمى بالعولمة الاقتصادية ، وانتشار مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي سعت إليه الدول الغربية الرأسمالية إلي اعتماده بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء النظام الاقتصادي الدولي الذى فرضته الدول المنتصرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد تلاشي وانهيار الاتحاد السوفيتي .

وأصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل إطاراً والية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي ومصالح مشتركة .

وبهدف إقرار النظام الدولي الجديد ، كان لابد من إقامة وتأسيس ركيزة ثالثة لتحرير النظام التجاري الدولي بهدف وضع معاير تعمل علي تحرير التجارة الدولية وتشرف علي حل المنازعات .

وفي هذا الإطار انبعثت منظمة التجارة العالمية لتحقق أهداف النظام العالمي الجديد.

فتكامل اقتصاد السودان واندماجه في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة للتنمية من خلال انضمامه لمنظمة التجارة العامية ، الأمر الزى يمكنه من تجديد إستراتيجيته التنموية وسياسته التجارية في بيئة أكثر أمناً واستقراراً .

ومن هنا تواصلت جهود السودان للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، التي من خلالها يمكن للسودان تحرير التجارة الخارجية مع دول العالم خاصة دول منظمة التجارة العالمية وحل مشاكل التسويق، زيادة الصادرات، مما يؤدي إلي التوازن في الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

## مشكلة البحث :

تنحصر مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- الانضمام للمنظمة له شروط، هل الوضع الاقتصادي الراهن في السودان يتوافق مع تلك الشروط ؟(هل الوضع الاقتصادي السوداني الآن مؤهل للانضمام للمنظمة؟).
- هل للسودان القدرة علي إحداث تغير في سياساته الاقتصادية ليتماشى مع الوضع الاقتصادي العالمي؟.
- ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة علي انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية؟.
- ما هي معوقات انضمام السودان للمنظمة.

## أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من الأهمية التي يكتسبها السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومعرفة مدى تأثير هذا الانضمام على الاقتصاد السوداني.
- توضيح سياسات السودان الاقتصادية بما يتماشى مع شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- توضيح الفرص والمكاسب التي تتحقق من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

## أهداف البحث:

- عرض دور منظمة التجارة العالمية في انسياب حركة التجارة العالمية.
- بيان اثر انضمام السودان للمنظمة على الإيرادات الجمركية.
- معرفة الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة التي يمكن أن يجنيها السودان عند الانضمام لهذه المنظمة.

**فرضيات البحث :**

- السودان قادر على إحداث تغيير في سياساته الاقتصادية ليتماشى مع شروط المنظمة.
- تحرير التجارة الخارجية مع دول المنظمة يؤدي غلى انخفاض الإيرادات الجمركية من الصادرات والواردات.
- يتأثر السودان إيجاباً بانضمامه لمنظمة التجارة العالمية .

**منهجية البحث:**

اتبع البحث المنهج التاريخي في توضيح نشأة المنظمة وتطورها، كذلك منهج الوصف التحليلي في تحليل شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

هيكل البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول : الفصل الأول يشمل الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة و الفصل الثاني : يتحدث عن منظمة التجارة العالمية ( WTO) و ينقسم غلي ثلاث مباحث تناول في المبحث الأول نشأة وتطور المنظمة ، و المبحث الثاني يتناول عضوية الانضمام للمنظمة ، و المبحث الثالث يتناول اتفاقيات المنظمة .

الفصل الثالث : تحدث عن ملامح الاقتصاد السوداني و ينقسم إلي ثلاث مباحث جاء في المبحث الأول : الملامح التاريخية عن الناتج القومي الإجمالي ومكوناته ، و تناول المبحث الثاني الناتج القومي الإجمالي ومكوناته خلال الفترة ( 2004 م – 2014 م ) ، بينما تناول المبحث الثالث :التجارة الخارجية . وتحدث الفصل الرابع عن انضمام السودان لمنظمة التجارة الدولية ( WTO) و ينقسم إلي ثلاث مباحث تناول المبحث الأول موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

، بينما تناول المبحث الثالث التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على الإيرادات الجمركية ومعدل الحماية الجمركية .

الفصل الخامس: تناول مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات .

## الدراسات السابقة:

### 1/ دراسة الهام محمد المبارك محمد علي[1]:

تدور مشكلة البحث الرئيسية حول اختبار إلي أي مدى يوثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية علي الاقتصاد السوداني.

تناولت الدراسة التأثيرات السلبية والايجابية المحتملة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، مشكلة البحث الرئيسية تدور حول اختبار إلى أي مدى يؤثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوداني .

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في توضيح تطور النظام التجاري الدولي ونشأة منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في تحليل شروط الانضمام لهذه المنظمة .

وجدت الدراسة أن السودان مواجه بالعديد من التحديات فيما يتعلق بانضمامه لمنظمة التجارة العالمية وهذه التحديات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية تقتضيها متطلبات الانضمام من تنازلات حول فتح الأبواب أمام السلع والمنتجات الأجنبية لتسود في الأسواق المحلية، وإزالة القيود أمام التجارة والتغييرات الهيكلية في الاقتصاد والمتمثلة في إتباع سياسات التحرير الاقتصادي .

استنتجت الدراسة أن السودان مطالب بإجراء تغيرات جوهرية علي الأوضاع الاقتصادية مما يساعد علي امتصاص الآثار السالبة للانضمام واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب التكلفة الاجتماعية الكبيرة الناجمة عن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. توصي الدراسة بالعمل علي تقوية القطاع الزراعي التقليدي حتى

[1] الهام محمد المبارك محمد على "انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات – ماجستير جامعة الخرطوم 2010

يتمكن من القيام بدوره في النهضة الزراعية ، أيضاً عمل دراسة عن البدائل المتاحة أمام السودان في حال عدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

**2/دراسة شيماوي محمد إدريس [1] .**

تدور مشكلة البحث في بيان التأثيرات الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية علي الاقتصاد القومي.

تناولت هذه الدراسة الفترة من تكوين الجات وكذلك الجولات الستة للجات حلال تلك الفترة حتى ظهور منظمة التجارة العالمية . تتبع أهمية الدراسة في إظهار الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد السوداني بعد انضمام السودان للمنظمة باعتبار أن السودان من الدول الأقل نمواً ، والمتوقع له أن تكون الاستفادة ضئيلة على المدى القريب من الانضمام .

واتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي في إبراز مراحل تطور منظمة التجارة العالمية واستنتجت الدراسة إن الانضمام للمنظمة يكون اقل تأثيراً من الناحية السلبية على قطاع الزراعة السوداني ثم قطاع الخدمات وأخيراً القطاعي الصناعي الذي من المتوقع له أن يكون أكثر القطاعات الاقتصادية سلباً .

وأوصت الدراسة إعطاء الاهتمام الأكبر للقطاع الزراعي بوصفه القطاع القائد في الاقتصاد السوداني حتى الآن . كما أوصت الدراسة برفع نسبة التصنيع في الصادرات السودانية وتأهيل مرافق القطاع الصناعي والتوسع في الاستثمارات الأجنبية الموجهة لاستخراج البترول وتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة لتحل محل الضرائب الجمركية في الموازنة العامة .

---

[1] شيماوي إدريس " الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية– دكتوراه – جامعة الخرطوم 2002–2003م.

**3/دراسة منى عبد القادر محمد احمد[1]:**

تدور مشكلة البحث في إلي أي مدى علي الحكومات القطرية ضرورية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

تقصى البحث بالتحليل الوافي أوضاع التجارة العالمية وتطوراتها التاريخية ، كما ناقش البحث اتفاقيات التجارة العالمية وخاصة ما يلي القطاع الزراعي وصناعة السكر على وجه الخصوص. ركز البحث على أهمية صناعة السكر في التجارة العالمية على افتراض الميزة النسبية التي يتمتع بهآ السودان في إنتاج هذه السلعة الإستراتيجية .

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتوضيح تطور منظمة التجارة العالمية كما انتهجت المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية خاصة على القطاع الزراعي .

استنتجت الدراسة أن السودان يستطيع أن ينافس بفعالية واختراق سوق السكر العالمي ، كما استنتجت اطراد وتزايد الطلب المحلي والعالمي على سلعة السكر .

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة قومية شاملة لقطاع السكر صناعة وتجارة ، وكذلك بتأسيس تكامل صناعي للسكر كما أوصت بوضع وإنفاذ تشريعات لتنظيم قطاع السكر بالإضافة إلى تطوير وحماية قطاع السكر .

[1]منى عبد القادر محمد احمد "اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي –دراسة حالة قطاع السكر" ماجستير – جامعة الخرطوم – 2007م

**4/ دراسة عبد الغفار صالح الحسن فضل الله[1]:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هل هنالك تأثير علي تجارة السودان الخارجية من خلال انضمامه لمنظمة التجارة العالمية , وكانت أهمية البحث المساهمة في دعم المكتبات لتزويد الباحثين بالمعلومات وتزويد الباحثين بالمعلومات واهتمام الباحث بمنظمة التجارة العالمي إذ أنها تلعب دوراً كبيراً في تجرير وتنشيط تجارة السودان الخارجية .

وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي .

ومن أهم التوصيات أن يعمل السودان علي الدخول إلي منظمة التجارة العالمية لان ذلك يتيح للسودان الدخول إلي أسواق 151 دوله وتحفيز الصناعات الوطنية وتنشيطها نتيجة لزيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الخارجي .

**5/ دراسة منال صديق عبد الوهاب[2]:**

تدور مشكلة الدراسة حول انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , واهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمامه .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتبين اثر الانضمام علي قطاع الصادر وكذلك المنهج التاريخي لسرد تطور المنظمة وقطاع الصادر أيضاً

وكانت أهمية الدراسة بالآثار المترتبة علي انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية علي قطاع الصادر .

وكانت النتائج التي خرجت بهآ الدراسة من البحث أن تجارة السودان الخارجية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المتوسط ما نسبته 51,8% من جملة تجارته خلال فترة الدراسة .

---

[1]عبد الغفار صالح الحسن فضل الله " الآثار المترتبة علي انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية " ماجستير ، جامعة النيلين - 2010م

[2]منال الصديق عبد الوهاب "اثر انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علي قطاع الصادر في الفترة من (1998– 2003 )" ماجستير , جامعة الخرطوم 2004

وأوصت هذه الدراسة علي إتباع سياسة تسويقية والعمل علي وضع سياسة محددة تجاه المصدرين وحل مشاكلهم والاهتمام بالمواصفات ومطابقتها .

**6/دراسة سلوى محمد حاج إبراهيم[1]:**

تدور مشكلة البحث حول الايجابيات والسلبيات لهذا الانضمام والآثار التي يمكن أن تترتب من حالة الانسحاب منه .

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للصادرات والواردات حسب ما وردت من المصادر المذكورة في الدراسة .

توصلت الدراسة إلي أن الصادرات تعاني من مشاكل داخليه هيكليه تحد من تنافسها في الأسواق العالمية بما فيها دول الكوميسا الأمر الذي يتطلب الفهم الجيد لجذور المشكلة ووضع سياسات لمعالجة المشاكل مثال النقل والمواصلات والمعلومات والمشاكل الإدارية.

أوصت الدراسة بأنة وعلي الرقم من أن السودان لن يستفيد كثيراً من انضمامه للكوميسا انه لدية فرصة كبيرة في ما يتعلق بنشاطه التجاري مع دول الإقليم شريطة معالجة مشاكله الداخلية .

## مقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة :

1) تشابهت هذه الدراسة مع دراسة الهام محمد المبارك في أنها تدرس نفس الآثر لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية واختلفت دراسة الهام بأنها تناولت الآثار الاقتصادية أما دراسة إلهام تناولت الإيجابيات والسلبيات فقط .

[1]سلوى محمد حاج إبراهيم "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها علي تجارة السودان الخارجية

2)تشابهت هذه الدراسة مع شيماوي محمد إدريس في إنها تدرس الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية واختلفت هذه الدراسة عن دراسة شيماوي في أنها حديثة حيث إن دراسة شيماوي منذ عام (2003) .

3)تشابهت هذه الدراسة مع دراسة منى عبد القادر في أن كلاهما يدرس انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية واختلفت دراسة منى في أنها درست الآثر علي القطاع الزراعي فقط ( قطاع السكر ) وتميزت هذه الدراسة عن دراسة منى في إنها تدرس الآثار الاقتصادية في انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

4)تشابهت هذه الدراسة مع دراسة عبد الغفار في إنها تناولت الآثار المترتبة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ودراسة الايجابيات والسلبيات , واختلفت هذه الدراسة عن دراسة عبد الغفار حسن في إنها اشتملت على الآثار الاقتصادية كافة.

5)تشابهت هذه الدراسة مع دراسة صديق عبد الوهاب في دراسة اثر التحرير في التجارة واختلفت هذه الدراسة عن دراسة منال صديق في إنها تدرس اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية أما دراسة منال تدرس اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة الحرة الكبرى .

6)تشابهت هذه الدراسة مع دراسة سلوى محمد في إنها تدرس سياسة تحرير تجارة السودان الخارجية واختلفت في أنها تدرس آثار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بينما دراسة سلوى تدرس أثر انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية .

# الفصل الثاني

# منظمة التجارة العالمـية ( WTO)

**المبحث الأول : نشأة المنظمة وتطورها**

**المبحث الثاني : عضوية الانضمام للمنظمة**

**المبحث الثالث : اتفاقيات المنظمة**

## المبحث الأول

## منظمة التجارة العالمية (wto) :

### نشأتها :

نشأت منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني / يناير 1995 نتيجة لمفاوضات جولة أورغواي التجارية . وهى مسئوله عن الإشراف على النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تطور بالتدريج خلال الخمسين عاما الماضية . كما إنها توفر محفلا للمفاوضات المستمرة من اجل تحرير التجارة في السلع والخدمات بفضل إزالة الحواجز مشترك لتسوية المنازعات يستطيع الأعضاء من خلاله أعمال حقوقهم وتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهم أثناء تطبيق الاتفاقات .[1]

وهذا النظام يقوم علي القواعد القانونية المحسنة والمدعمة ،وقد نشا مع نشؤ المنظمة وهو يهدف إلي تنشيط وتوسيع التجارة الدولية. والهدف الأولي لهذا النظام هو توفير فرص أمام منشأة التصدير لوصول سلعها وخدماتها غلي أسواق التصدير وصولا حرا ومأموناً ويمكن التنبؤ به. كما يساعد هذا النظام علي ضمان الظروف التي تستطيع المنشأة فيها تسويق منتجاتها دوليا في ظروف من المنافسة العادلة وبدون أي اختلال راجع إلى فرض قيود مفاجئة .

وتسير معظم البلدان الآن ،سواء كانت بلدان متقدمة أو نامية أو من اقلها نموا – على سياسات متجهة نحو السوق ، وتفتح صناعاتها أمام المنافسة الدولية . وفي بعض البلدان النامية تعتمد على كل الصناعات تقريبا ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، على التجارة الخارجية اليوم ، سواء بوصفها مستوردة أو مصدرة . ولهذا فإن لها نفس المصلحة الحيوية التي تكون لنظيراتها في البلدان المتقدمة، في تطبيق القواعد

[1] منظمة التجارة العالمية http://www.moqatel.com

الواردة في الصكوك الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تطبيقا موحدا بواسطة جميع البلدان .

عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 160 دولة ومن الدول العربية المنضمة لها 12 دولة هي (البحرين، الكويت ، المغرب، اليمن، تونس، موريتانيا، مصر ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة، الأردن،عمان، السعودية .

**أهداف منظمة التجارة العالمية :**

منظمة التجارة الدولية هي المؤسسة المسئولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأوراغواي .

وتطابق الأهداف الأساسية للمنظمة أهداف (الجات) التي لم تعد قائمة كمؤسسة منفصلة حيث أصبحت جزءاً من المنظمة ، وقد تم توسيع هذه الأهداف لمنح المنظمة صلاحية تنظيم تجارة الخدمات .

**تتمثل أهداف منظمة التجارة العالمية في الأتي :**

1. العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف والتشغيل الكامل .
2. الارتقاء بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال مع الأطراف المتعاقدة .
3. الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية .
4. تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بهآ من زيادة الاستثمارات العالمية .
5. سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية .
6. ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية .

7. انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

ومن خلال الأهداف السابقة يمكننا أن نحدد الدور الذي تلعبه المنظمة في مجال التنمية الدولية كما يلي :

أ. تعتبر المنظمة أساس للتفاوض بشأن تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية .

ب.تعتبر المنظمة بمثابة مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك السياسة التجارية .

ج. أداة لتفسير هذه القواعد وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء .

د. تعتبر أداة للتطوير ووضع سياسة تجارية جديدة .

**وظائف منظمة التجارة العالمية :**

ينص اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية على أنها مكلفة بأداء الوظائف الأربعة التالية :

**أولا** : يجب عليها تسهيل وتنفيذ وإدارة وتفعيل الصكوك القانونية لجولة أوروغواي وأي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض فيها مستقبلا .

**ثانيا** : يجب أن توفر محفلاً للمزيد من التفاوضات بين البلدان الأعضاء حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات إضافة إلى القضايا الجديدة التي تقع ضمن ولايتها . (25)

**ثالثا** : تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات .

**رابعا** : تدير آلية مراجعة السياسة التجارية .

**خامسا** : الوصول إلي هدف تحقيق أكبر قدر من التنافس في وضع السياسة الاقتصادية ، وتتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها . (26)

## الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية :

1. ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلي جميع الأعضاء ، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين ويكون للمؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب ذلك احد الأعضاء وفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليها في هذه الاتفاقية وفي اتفاق التجارة متعددة الأطراف
2. ينشأ مجلس عام يتألف من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا ، ويضع المجلس العام قواعد الإجراءات للجان المشار إليها فيما بعد .
3. ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاطلاع بمسئوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية ولجهاز مراجعة السياسة التجاري وان يعين لنفسه رئيساً وان يضع أجراءته وفقا لما تقتضيه الضرورة الأساسية.
4. ينشأ مجلس لشون التجارة في السلع ومجلس لشئون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون التجارة المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وتعمل تلك المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام . ويشرف مجلس شؤون التجارة للخدمات علي سير الاتفاقية العامة من حقوق الملكية الفكرية علي سير الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية . وتضطلع المجالس المذكورة بالمهام التي تعهد بهآ إليها الاتفاقيات خاصة بكل منها والمجلس العام وتضع كل هذه المجالس قواعد إجراءات. وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء وتجتمع هذه المجالس حسب الضرورة للقيام بمهام.
5. ينشئ مجلس شؤون التجارة في السلع ومجلس شؤون التجارة في الخدمات ومجلس شؤون الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أجهزة

حسب الضرورة ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية قواعده وإجراءاته وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس المشرف عليها.

6. ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة تقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب هذه الاتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف وبأي مهام إضافية يعهد بهآ المجلس العام.وله أن ينشي أي لجان إضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام . وتستعرض لجنة التجارة والتنمية دوريا كجزء من مهامها الأحكام المؤقتة الواردة في اتفاقات التجارة متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل نموا وترفع للمدير العام تقريراً لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وتكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء .
7. تضطلع الأجهزة المشار إليها في الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف بالمهام الموكل إليها بمقتضي تلك الاتفاقات ، وتعمل في داخل الإطار المؤسساتي للمنظمة وتقوم هذه الأجهزة بإحاطة المجلس العام بكافة أنشطته بصورة منتظمة .

## المبحث الثاني: عضوية منظمة التجارة العالمية

### وثائق الانضمام السبعة ([1])

4-7-1 يلزم تقديم الوثائق الأربعة التالية قبل بدء المحادثات الرسمية:

وقد تم تقديم هذه الوثائق الأربعة لسكرتارية المنظمة في 8 مايو 2003م وهي:

أ. الوثيقة WT/ACC/(AMS)4

Total Aggregate Measurement of Support

وهي تتضمن معلومات اقتصادية قياسية عن الدعم الوطني للإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية ( تتضمن اتفاقية الزراعة المنتجات الزراعية ومعظم المنتجات

([1]) بدر الدين سليمان مستشار رئيس الجمهورية والمفاوض القومي لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية / بيان حول انضمام السودان لمنظمة التجارية العالمية / المجلس الوطني / الخرطوم / 2003/6/24م / ص:9

الحيوانية بخلاف الأسمال والصناعات الغذائية والزيوت العطرية والألياف الطبيعية الخام فقط).

لإكمال هذه الوثيقة:

- عقد 17 اجتماعاً رئيسياً .
- 13 اجتماعاً فرعياً.
- ساهم في الإعداد 28 مشاركاً.
- وشارك في الإعداد أربعة من الخبراء الأجانب.

ب. الوثيقة WT/ACC/5

وهي تتضمن معلومات عن التشريعات الوطنية والسياسات والتدابير الحكومية في مجال الخدمات ، وهي تمهد للمحادثات الرسمية حول اتفاقية (General Agreement on Trade In Services). ولا يشترط في هذه المرحلة سوى تقديم معلومات عن الوضع الكائن فقط. وتتضمن الاتفاقية تصنيفاً واسعاً يشمل 12 قطاعاً رئيسياً للخدمات وأكثر من 160 قطاعاً فرعيا. ولا تتضمن الوثيقة الالتزامات التي يتم التعهد بهآ في مراحل الانضمام النهائية.

ولإكمال هذه الوثيقة:

- عقد 17 اجتماعاً رئيسياً .
- 49 اجتماعاً فرعياً.
- ساهم في الإعداد 94 مشاركاً.
- شارك في الإعداد أربعة من الخبراء الأجانب.

ج/ الوثيقة WT/ACC /9

وهي تمهد للمباحثات الرسمية حول (Agreement On Trade-Related Aspects Of Intellectual Property ) . وتتضمن المعلومات والإيضاحات حول التشريعات الوطنية في شؤون الملكية الفكرية المنصوص عنها في الاتفاقية ووفقاً لاستيضاحات دقيقة ومفصلة تستلزم الإجابات الواضحة ، والتعبير الصريح عن خطة التلاؤم مع نصوص الاتفاقية الملزمة. ونذكر بأن حقوق الملكية الفكرية، لا

يمكن حمايتها وإنفاذها بغير الأدوات القانونية الخاصة بهآ، عدا تستحيل حمايتها بالتعريفات الجمركية أو التدابير الإدارية فهي تستلزم الحماية بمبدأ الأمن القانوني.

ولإكمال هذه الوثيق:

- عقد 15 اجتماعا رئيسياً .
- 35 اجتماعاً فرعياً.
- ساهم في الإعداد 39 مشاركاً.
- شارك في الإعداد 10 خبيراً أجنبياً.

د/ الوثيقة WT/ACC/8

تمهد هذه الاتفاقية للمحادثات الرسمية حول اتفاقية صحة الإنسان والحيوان والصحة والنباتية (Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures ) واتفاقية العوائق الفنية للتجارة ( Agreement on Technical Barriers to Trade). ولقد أكمل السودان هذه الوثائق وشارك في أداء هذه المهمة مجموعة من كل مجالات العمل، ومن الوزارات المعنية ومن أصحاب العمل ومن المهن الحرة والأكاديميين.

- عقد 18 اجتماعاً رئيسياً.
- 12 اجتماعاً فرعياً
- شارك في الإعداد ثلاثة خبراء أجانب.

وقد تم إكمال هذه الوثائق على ضوء إستراتجيته التفاوض التي اعتمدها مجلس الوزراء بالقرار رقم 574 بتاريخ / 3 / نوفمبر / 2002م. وتم تسليمها لسكرتارية المنظمة بتاريخ 8 مايو 2003م ، ووزعت على أعضاء المنظمة.

2-7- وثائق الانضمام الأخيرة (المراحل 7-8-9):

تستلزم المحادثات الرسمية أن يكمل السودان بعد بداية المحادثات ثلاثة وثائق هامة وهي:

1/ العرض في مجال الخدمات:

Initial Offer In Service

تتعلق هذه الوثيقة بتقديم عرض محدد بشأن قطاعات الخدمات الأساسية والقطاعات الفرعية ، المعاملات التي سيقوم السودان بفتحها للمنافسة الخارجية وفق المبدأين الأساسيين ، مبدأ المعاملة الوطنية ، ومبدأ الدولة الأكثر رعاية.

2/ العرض الجمركي:

Tariff Offer

تتعلق الوثيقة الثانية بربط التعريفات الجمركية السودانية النهائية. وإزالة الحواجز غير الجمركية.

3/ الخطة القانونية :

Legal Plan

وهذه الوثيقة تتعلق بالخطة القانونية . وتقع على وزارة العدل وعلى الوزارات والمصالح والهيئات الفنية أعباء تنفيذ الخطة القانونية الوطنية ، وتتضمن إعداد التشريعات الجديدة ، وتعديل التشريعات الحالية لتتلاءم مع الالتزامات التي يفرضها الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية أو لجني المنافع التي تتيحها اتفاقيات المنظمة.

لقد ظهرت وثائق الانضمام الأربعة التي تم الاتفاق على البنود المهمة التي تحمى مصالحه كالتشريعات المتصلة بالتنمية والزراعة ومنع الإغراق وحماية أنواع النباتات كما أظهرت قصور بعض التشريعات القائمة على حماية هذه المصالح . لذلك تم إعداد خطة قانونية لتحديد القوانين الجديدة التي تقتضي اتفاقيات منظمة التجارة تشريعها (26 قانوناً)، وأيضاً لتعيين القوانين الواجب تعديلها لتتواءم مع نصوص الاتفاقيات المختلفة للمنظمة (29 قانوناً) ، إذ من المفترض الانتهاء من تنفيذ الخطة بنهاية العام 2005م وذلك بإجازة القوانين الجديدة والتعديلات المقترحة على بعض القوانين السارية ، والتي ستكفل حماية المصالح الوطنية في مجالات التجارة والخدمات والملكية الفكرية بما في ذلك حماية أنواع النبات في السودان.

اكتملت إعداد هذه الوثائق الثلاث وأجرت محادثات غير رسمية حولها مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية والانكتاد في 4 يونيو 2003م ، وعرضت على مجلس

الوزراء في النصف الأول من شهر أغسطس ، وتم تسليمها للسكرتارية في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2003م.

هذه الوثائق الثلاث الأخيرة كانت محور المحادثات في الجلسة الثانية من المفاوضات في ديسمبر 2003م.

**المبحث الثالث**

**اتفاقيات منظمة التجارة العالمية :**

استبدلت الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي باتفاقية الجات 1947م بمنظمة التجارة العالمية التي كفل لها وضعها القانوني كياناً دولياً جديداً يتمتع بكل مقومات الشخصية المعنوية للمنظمات الدولية ، وأوكل لها الأشراف على تنفيذ الدول الأعضاء لاتفاقيات الجات ، وفض ما تثيره من منازعات تجارية بينها .

فضلاً عن تنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية .

وسنتناول في هذا الفصل بإيجاز اتفاقيات منظمة التجارة وانعكاساتها على الدول خصوصاً النامية والأقل نمواً[1].

**التجارة في السلع :-**

**السلع الزراعية :**

أدخل ملف التجارة في السلع الزراعية في جولة أورغواي للمرة الأولي ويقع في (13) جزءاً و(5) ملاحق ، وتتضمن (21) بنداٍ، ويشمل المنتجات الزراعية ، ولا يتضمن الأسماك ومنتجاتها ، حيث تم إدراجها ضمن مجموعة السلع الصناعية[2].

وعملت الاتفاقية على تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية كما يلي :-

1-تقوية التجارة العالمية من المحاصيل والمنتجات الزراعية وتحريرها التدريجي خلال 6 سنوات في الدول المتقدمة ، و10 سنوات في الدول النامية وإلغاء

---

[1] منظمة التجارة العالمية ،http://www.moqatel.com/ مصدر سابق

[2] رائد إبراهيم خليل – الصادرات الزراعية ومضامين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق

العوائق التجارية المختلفة عدا التعريفات الجمركية فقط ومن ثم تحويل القيود غير التعريفية على السلعة الزراعية إلى قيود تعريفية[3].

2-خفض الدعم للصادرات الزراعية خلال فترة التنفيذ 36% في الدول المتقدمة و24% في الدول النامية في كل منتج على حدة ، أو عدة محاصيل ومنتجات زراعية وليس على مستوى السلع الزراعية كلها[1].

3-خفض التعريفات الجمركية المحددة للمحاصيل والمنتجات الزراعية بمتوسط 36% في الدول المتقدمة ، و24% في الدول النامية[2] .

4-ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات (الكوتا) من الدول التي تبلغ وارداتها منها 5% من الاستهلاك المحلي.

5-خفض الدعم المحلي للصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية بنسبة 20% خلال فترة التطبيق .

6-تخص الدول النامية بمعدل في حجم تخفيضات التعريفات الجمركية ودعم الصادرات الزراعية والدعم المحلي يبلغ ثلثي التخفيضات المقرر للدول المتقدمة وإمهالها 10 سنوات للتنفيذ.

7-تستثنى المعونات الغذائية من اتفاقية دعم الصادرات بشرط أن تكون محددة في إطار الأسس كمنظمة الزراعة والأغذية (فاو) Agricultural Organization Food and.

---

[3]منظمة التجارة العالمية ،http://www.moqatel.com/ مصدر سابق

[1]المصدر السابق

[2]المصدر السابق

## اتفاقية رعاية الصحة :

وضعت لتفادي الالتفاف في تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية من أجل تحرير التجارة في السلع الزراعية بالحد من استيرادها باللجوء إلي وسائل مقنعة مثل تدبير حماية الصحة ، شرع في تنفيذها 1995م واستهدفت :-

حماية الإنسان والحيوان من الأخطار الناجمة عن المواد المضافة Additives والملوثات Contaminants والسموم Toxins والكائنات الدقيقة المسببة للأمراض والمستخدمة في صناعة المواد الغذائية والأعلاف ، وحماية الإنسان من الأمراض المنقولة عن طريق الحيوان أو النبات كحظر استيراد اللحوم من المناطق الموبوءة ، وحماية الحيوان والنبات من الآفات والأمراض بحظر استيراد الماشية من المناطق الموبوءة ، وحماية الدولة من الأضرار الناجمة عن الآفات الدخيلة [1].

## اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة :

رغم أهمية المنسوجات والملابس الجاهزة والذي يمثل أهمية خاصة للدول النامية من حيث الإنتاج والتصدير . فقد بقي هذا القطاع خارج إطار الجات منذ نشأتها، رغم تعدد الجولات والمفاوضات خلالها ، بل كان هذا القطاع يخضع لأحكام اتفاقية الأليف المتعددة Multi-Fiber Agreement (MFA) . لذلك حرصت الدول النامية في مرحلة المشاورات والإعداد لاتفاقية جولة الأورغواي على تحديد موقفها من ضرورة إدراج قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ضمن حزمة مفاوضات هذه الجولة ، ومن أجل إنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في أعمال جدول المفاوضات ومن ناحية أخرى لم يكن أمام الدول المتقدمة أن تحقق غاياتها في هذه الجولة من إدراج مجالات كتحرير التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية دون أن توافق للدول

---

[1] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، 2001م.

النامية على طلبها في إدراج المنسوجات والملابس في هذه الجولة ، وهكذا تم التوصل إلي اتفاق في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة من مقدمة وتسعة مواد تضم سبعين فقرة ، شملت 783 سلعة ، على أن يتم تحرير السلع وفق هذا الاتفاق بأسلوبين :-

**أ/ أسلوب الإدماج Integration:**

نصت الاتفاقية على أن يدمج ذلك القطاع التجاري تدريجياً ومرحلياً خلال 10 سنوات في الجات 1994م في أربع خطوات:-

تبدأ الخطوة الأولى فور الشروع في تنفيذ الاتفاقية يناير 1995م بإدماج منتجات مختارة من لائحة متفق عليها ولا تقل عن 16% عن الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس لعام 1990م . وتبدأ الخطوة الثانية في الأول يناير 1998م تتمثل في إدماج منتجات لا تقل عن 17% من حجم واردات كل دولة مستوردة لإجمالي الواردات لعام 1990م . وتبدأ الخطوة الثالثة في الأول من يناير 2002م حيث ترتفع نسبة الواردات المدمجة من المنسوجات والملابس إلي 18% من إجمالي الواردات لعام 1990م ، أما المرحلة الرابعة فتبدأ في الأول من يناير 2005م وفيها تلغي كل الحصص الكمية للمنتجات التي تم إدماجها وهي عبارة عن نسبة 49% من إجمالي الواردات لعام 1990م[1].

**ب/ أسلوب معدل نمو الحصص Quota escalation:**

نص الاتفاق في المادة الثامنة منه بضرورة التزامن مع خطة دمج المنتجات وهذا يعني ضرورة إعمال زيادة مضطردة في الحصص والكمية المفروضة على المنتجات من المنسوجات والملابس الجاهزة لنفس مراحل الإدماج بنسبة إضافية قدرها 16% في المرحلة الأولى و25% خلال المرحلة الثانية و27% خلال المرحلة الثالثة ، إضافة لتعرض قطاع المنسوجات في إطار اتفاقية أورغواي لإجراء

[1]يهاجيراث لآل ـ مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة – ترجمة احمد يوسف الشحاد – دار المريخ للنشر 2006م

تخفيض2 في مستوى التعريفات الجمركية بلغ 22% ، كما نصت المادة الثامنة من الاتفاق على إنشاء جهاز لمراقبة العمل في تجارة المنسوجات تحت إشراف مجلس التجاري في السلع حيث تجرى عملية تسوية النزاعات بصفة عامة من خلال جهاز مراقبة المنسوجات وذلك للإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية[1].

**السلع الصناعية :**

أرست الجات 1947م ضوابط تحرير التجارة في السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس ، والتي تنظم عملية إزالة القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية وفق جداول التخفيضات الوطنية التي تقدمها كل دولة على حده ، وتتفاوض الدول الأعضاء في التخفيضات المتبادلة التي تعمها كافة وفقاً لإحكام الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز ، وقد اتفقت في جولة أورغواي على أحكام تكميلية لتنظيم تحرير التجارة في السلع المصنعة تمثلت في بروتوكول يضمن وصول سلع كل منها إلى أسواق نظائرها .

**التجارة في الخدمات :**

التجارة في الخدمات نمط من أنماط التجارة لم يكن مدرجاً في الاتفاقية العامة في شأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حتى عام 1986م حينما بدأت مفاوضات جولة أروغواي التي انتهت إلي اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية 1995م في هذه الجولة من المفاوضات ضغطت الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وقد نتج عن ذلك ظهورا لاتفاقية العامة التي تعني للمرة الأولى بتجارة الخدمات في إطار متعدد الإطراف في نطاق التجارة الدولية [(1)].

[1] بهاجيراث لآل ، ترجمة احمد يوسف الشحاد، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة ، مصدر سابق

[(1)]المصدر السابق

**وعللت مقدمة الاتفاقية إدراج الخدمات في إطار التحرير الكامل للتجارة بالمبررات التالية :-**

الاعتراف بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها في النمو الاقتصادي والرغبة في نظام متعددة الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في تلك التجارة في إطار الشفافية والتحرر. والى الطموح لتحقيق مستوى متقدم من التحرير فى التجارة فى الخدمات من خلال جولات متعددة الإطراف تستهدف تحقيق غايات مشتركة لجميع الأعضاء، و ضرورة الإقرار بحقوق الدول الأعضاء لتنظيم الخدمات داخل حدودها القومية لأجل تحقيق السياسات الوطنية وتحفيز الدول النامية إلى زيادة مشاركتها في تجارة الخدمات مع مراعاة المصاعب التي تعانيها الدول الأقل نمواً. أما الاتفاقية فإنها تشمل جميع قطاعات الخدمات المالية، سوق المال، البنوك، شركات التامين، خدمات النقل البرى، خدمات النقل الجوى، خدمات الاتصالات الأساسية، السياحة، الخدمات المهنية (المحاسبة، المحاماة، مكاتب الاستثمار) خدمات المقاولات وغيرها .

# الفصل الثالث

# ملامح الاقتصـاد السوداني

**المبحث الأول: الملامح التاريخية عن الناتج القومي ومكوناته**

**المبحث الثاني: الناتج القومي ومكوناته خلال فترة الدراسة**

**المبحث الثالث: التجارة الخارجية**

## المبحث الأول

## الملامح التاريخية عن الناتج القومي ومكوناته

### الملامح التاريخية للاقتصاد السوداني :

نتعرض في هذا الفصل لأهم ملامح الاقتصاد السوداني : الزراعة والصناعة وعلاقات السودان بالمؤسسات المالية الدولية ونتناول بعض عناصر الميزان التجاري.

التطور التاريخي للزراعة:[1]

يتمتع السودان بكونه يمتلك أراضي زراعية خصبة تقدر بحوالي 200 مليون فدان اي 84 مليون هكتار يستقل منها حاليا ما لا يزيد عن 40 مليون فدان لا تزال تزرع في معظمها بوسائل ري وزراعة تقليدية ينتج عنها إنتاج ضعيف مقارنة بنتاج الدول التي تستخدم تقنيات حديثة قد تصل إلي 10 أضعاف كما يتمتع بثروة حيوانية كبيرة تقدر بحوالي 116489000 كما يحوز علي 9.8% من ساحل البحر الأحمر وتقدر طاقته الإنتاجية من الأسماك بحوالي 110000 طن سنويا .

قد ظل القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي طوال سنوات هو القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني حيث لم تتوسع القطاعات الاقتصادية الأخرى بالقدر يزيد من نسب مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي من مساهمة القطاع الزراعي وربما مؤخراً بعد عام 1999م دخلت الصادرات البترولية ليكون له مساهمة مقدرة في قائمة صادرات السودان وفي إجمالي الناتج المحلي وبالرغم من مشاركة القطاع الزراعي بهذه النسب العالية تجعله النشاط الرئيسي في البلاد إلا إن مكونات الإنتاج في هذا القطاع تشير إلي عدم توازن الإنتاج فيه وعدم مشاركة قاعدة واسعة من المنتجات الزراعية المختلفة في مكوناته .[2]

---

[1] محمد حسين أبو صالح ؛ التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني ؛ شركة مطابع السودان للعملة2002

[2] عثمان إبراهيم السيد :، الاقتصاد السوداني ، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية،1998

اعتمد السودان علي صادرات القطن بشكل أساسي وصبت مجمل المشاريع والخطط التنموية في فترة الستينات للتوسع فيه من اجل التصدير ما كان يعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية أو لإخطار تقلبات العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج نتيجة الاعتماد علي محصول نقدي واحد.

أما بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية ورغم أهميته في قائمة صادرات السودان إلا أن الاعتماد الكي علي القطاع التقليدي في التربية والإنتاج بدون أسس وضوابط علمية يجعله عرضة للمخاطر البيئة من الأمراض والآفات والجفاف كما أن الثروة الحيوانية أكثر القطاعات تسربا من سلة الصادرات لسهولة تصديرها عبر الحدود المفتوحة بين السودان وجيرانه حيث يتم التعامل بين الرعاء والمصدرين بعيدا عن رقابة الدولة .

ومن الملامح الأخرى الهامة للاقتصاد السوداني أن جزءا كبيرا من الإنتاج القومي يعتمد إلي حد كبير في إنتاجه علي الطرق التقليدية أي أن الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع إنتاج تقليدي تسود فيه استعمال الأساليب التقليدية وقطاع إنتاج حديث وحسب هذا التعريف فان القطاع التقليدي يتكون أساساً من النشاطات الزراعية والرعي والصناعات اليدوية ويقوم هذا القطاع بدور هام في الاقتصاد السوداني جعله يساهم بحوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات التي أعقبت الاستقلال.

الصناعة :

بدأت الصناعة في السودان منذ عهدا بعيد نتيجة للظرف التي أحاطت بالبلاد في فترة الحرب العالمية والشح لاحتياجات السوق المحلي من المنتجات الصناعية والخفيفة . نشأت صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد الاستهلاكية مثل مصانع الصابون ومعاصر الزيوت ومصنع اسمنت عطبرة 1949م مصنع تعليب اللحوم بكوستي 1952م ومصانع الأدوات المنزلية والزجاج والسجاير ، ساعد ذلك في إصدار قانون الاستثمار المعروف ( بقانون المميزات الممنوحة 1956م مما ساهم في تشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنشيط الاستثمار في

مجال الصناعة ومع ذلك ظلت مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي حتى ذلك الوقت متواضعة للغاية ولم تكن بمستوى ما خصص لها من استثمارات وقروض وميزانيات ونتيجة لذلك دخلت الدولة معترك الصناعة كمستثمر وانشأة البنك الصناعي عام 1961م كمؤسسة حكومية تعمل علي قطاع الصناعة وانشاءة (هيئة المصانع الحكومية 1962) للإشراف علي المصانع الحكومية ثم أعيد تشكيلها وسميت مؤسسة التنمية الصناعية 1965م وانشأة وزارة خاصة للصناعة منفصلة عن التعدين عام 1966م وفي ذات الإطار وضعت الدولة خطة عشرية (1961_1971م) لتحقيق أهداف تنموية كبيرة منها النهوض بالصناعة في إجمالي الناتج المحلي إلى15.1% في نهاية الخطة .

وقد أثمرت خطة الستينات عن قيام مشروعات لا تزال هي الأساس في خدمة الاقتصاد السوداني مثل خزان الرصيرص وخشم القربة وتحسين كفاءة السكة حديد وتطويرها وانشأ عدد من الطرق البرية ومطار الخرطوم وكلها كانت مرتبطة ارتباط وثيق بمفهوم التصدير حيث شيدا خزان الرصيرص ليتم عبره استقلا المياه للتوسع في الزراعة من اجل التصدير لمشروع خشم القربة وغيرها .

وقد كان تمويل هذه المشاريع والصناعات على الأغلب يتم عبر موارد محلية وقلما كان يتم اللجوء للقروض الأجنبية حيث أن شعار الاكتفاء الذاتي وإحلال الواردات بإنتاج محلي وقد طغت علي غيره من السياسات من ما كان له انعكاس على قلة مساهمة السودان في التجارة الخارجية وتصنيفه ضمن الدول الأقل نمو .

ومن سماءة الاقتصاد السوداني أيضاً اعتماده بدرجة كبيرة علي الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية مما يضع السودان على رأس قائمة الدول المستوردة للغذاء والسلع الرأسمالية لمقابلة مشروعات التنمية والمواد الخام والوسيطة للصناعة فالإنتاج المحلي من السلع يمثل نسبة ضئيلة من احتياجات

البلاد وعليه فان الاعتماد على استيراد الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية م السلع الأجنبية يظل عنصرا أساسياً في التجارة الخارجية .

**قطاع الخدمات :**

ويشمل هذا القطاع كل الأنشطة الزراعية والصناعية وأهمها النقل والاتصالات والتجارة وخدمات البنوك والخدمات العامة من تعليم وإسكان وصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

ويعتبر قطاع الخدمات ثاني اكبر قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وقد شهد هذا القطاع نموا واسعا في عقد التسعينات وعموما فان معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمية نمت نموا مضطردا في بداية عقد التسعينات وذلك لانتهاج الدولة سياسات هدفت إلي تحريك جمود الاقتصاد السوداني حسب البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، في عام 1990م ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي عشرين ضعفا كما هدفت إليه الإستراتيجية القومية الشاملة 1992م بقد النظر عن ما سيحدث للمستوى العام للأسعار فترتب علي ذلك معدلات نمو اسمية عالية الناتج في الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات نمو حقيقة متواضعة وإذا تتبعنا الأداء الاقتصادي للحكومات الوطنية منذ الاستقلال نجد أنها لن تتخذ خطا مدروسا واحدا لتحقيق طفرة تنموية بالبلاد بل تأرجحت بين مناهج وأيدلوجيات مختلفة ومزجت بينها أحياناً في الفترة مابين (1958_1964م) فترة الفريق عبود كان النظام يعتمد في تمويل التنمية الاجتماعية علي فوائض الميزانية التي هي في الأصل ضعيفة لعدم وجود مشاريع إنتاجية ويتم تمويل العجز عادتا عن طريق الاعتماد علي النظام المصرفي والدين العام والضرائب الغير مباشرة والقروض الأجنبية وقد تم الاستفادة فعلا من اثنين من القروض الهامة في بعض المشاريع القرض الروسي وقرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

## الأداء الاقتصادي للحكومات الوطنية:

أما فترة 25مايو 1969_1985م فقد استقطب النظام في أول عهده الدعم من الدول الاشتراكية وعلي رأسها الاتحاد السوفيتي وعمل على اتخاذ منهج التخطيط الاقتصادي منذ الخطة الخمسيه الأولى 1971_1976م وأممت العديد من المصالح الأجنبية من شركات وبنوك إلا إن هذا الاتجاه قد تحول بعد 1971م واتجه النظام للغرب ووقع في قيد مؤسساته المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأسفرت سنوات النظام الستة عشر عن بعض المشاريع الاقتصادية في صناعة سكر والمشروعات الزراعية والخدمية .

## أما نظام الإنقاذ في عام 1989م فقد تميز بثلاث محاور هي :

تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي ، ظهور وتصدير البترول وتفاقم مشكلة الديون الخارجية فقد تم الإعلان عن بد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي عام 1992م وابتداء بتطبيق الإجراءات تطبيق خصخصة المرافق والمؤسسات العامة وتحجيم دور القطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص وصاحب ذلك مراجعة للهياكل الاقتصادية والمالية اللازمة لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتحريره من القيود إضافة إلي تحرير الأسعار وسعر الصرف وقد واجه هذا البرنامج العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، ووقع عبئها علي الشرائح الاجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل ، أما في مجال استخراج البترول فقد فتح الباب أمام استثمارات ضخمة وشركات كبيرة مختلفة الجنسيات لتعمل في المجال وقد كان عام 1999م العام الأول لتصدير البترول الذي عاد بفوائد مالية ضخمة تحققت بموجبه معدلات نمو اقتصادي متسارعة ومرتفعة.[1]

[1]محمد الحسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني ، شركة مطابع السودان للعملة 2002م

## المبحث الثاني : الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2004_2014م)

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية خلال الفترة 2002-2006م ,من 3834.8مليار دينار في2002م إلي 7,489.8 مليار دينار في 2006 أي نسبة زيادة حوالي9.5% وبعناء ذلك للتوسع في النشاط الاقتصادي ولارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الذي تراوح بين 2.5% عام 2002 و 9% عام 2006 ويبلغ في المتوسط 7.4% وقد كان لدخول البترول في هيكل الإنتاج منذ 1999م أثراً كبيرا في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتغير تركيبه الناتج المحلي الإجمالي حيث نما قطاع البترول بمعدل 20.8% في المتوسط خلال الفترة من 2002 إلي 2006 وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.5% في نهاية 2006.

كما إن الاستثمارات الأجنبية في 2006 بلغت في مجملها 3.5 مليار دولار في 2006 وبمعدل نمو 9% .

شهدت البلاد استقرارا في النمو الاقتصاد خلال الفترة 2006-2009 بالرغم من الآثار السالبة للازمة العالمية في مجمل الإيرادات العامة للدولة والقطاعات الإنتاجية وعائدات الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبية وتناقص الاحتياطات الأجنبية وما يتبع لذلك من ضغوط علي أسعار الصرف و العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم, وشهدت هذه الفترة أيضاً تطورا في الأداء الاقتصادي حيث تحققت معدلات نمو موجبة حقيقية وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2006-2009 حوالي 7.9% وذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعار عالميا وكذلك نمت الاستثمارات الخارجية المباشر بجانب مساهمة القطاعات الفرعية مثل البناء والتشييد وخاصة صناعة الاسمنت والكهرباء إذ بلغ مساهمة القطاع الصناعي 31.1% و 31 .2% في الأعوام 2008 و2009 علي التوالي

بينما بلغت مساهمة القطاع الزراعي 36.3% في عام 2009 وزادت مساهمت القطاع الخدمي 32.3% في عام2009

**القطاع الزراعي :**

يلعب القطاع الزراعي دورا رائد في الاقتصاد الوطني وبلغت مساهمته في الناتج المحلي 45% و39.6% و39.9% لأعوام 2004و2005 و2006 علي التوالي وساهمت في متوسط معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذا القطاع من اكبر القطاعات مساهمتا في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة نمو بلغت في المتوسط حوالي 20.2% وكان من الممكن أن ترتفع أكثر لولا مشكلة إقليم دارفور الذي ساهم بنسبة 20%من الثروة الحيوانية .

وكان مساهمة القطاع الزراعي بشقيه الزراعي الحيواني حوالي 38.9% 36.5% بين الأعوام 2006-2009 برغم من الاستمرار في إنفاذ برامج النهضة الزراعي والاستمرار في سياسات معالجة تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي وأما في الفترة من 2010-2014 فقد كانت مساهمته 32.5% و 31.6% هذه الفترة شهدت تدني في مساهمة القطاع الزراعي بشكل ملحوظ ويرجع ذلك لتدهور مشروع الجزيرة ومشكلة إقليم دارفور والهجرة من الريف للمدن .

**القطاع الصناعي :**

نمو القطاع الصناعي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 14.4% 2002-2006 وسجل في عام 2004 اعلي معدل نمو بلغ 33.7% لينخفض في عام 2005 إلي 7.6% بسبب انخفاض إنتاج البترول ثم ارتفع معدل النمو إلي 12.5% عام 2006 كما ساهم القطاع الصناعي بحوالي 23.2% في عام2002 في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة 28.9% في 2006 بفضل الزيادة المضطردة في الإنتاج وبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26.6% خلال فترة

2007 ,انخفضت مساهمة هذا القطاع من 31.6% في عام 2008 إلي 20.8% 2011.

انخفضت أيضاً مساهمة هذا القطاع من 24.7% إلي 21.5% في الأعوام 2010و 2014 .

**القطاع الخدمي :**

حقق القطاع الخدمي متوسط معدل نمو حوالي 6.5% من 2002 إلي 2006 وأيضاً ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلي 30.3% و32.2% في العامين 2003 و2006 واستمر في الارتفاع إلي أن وصل 42.8% في عام 2010 واستمر في الارتفاع إلي أن وصل 46.9% في عام 2014 ويعزا ذلك إلي تطورات في قطاع النقل والاتصالات .

**جدول رقم (3-1)** يوضح مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2010 إلي 2014

| السنوات/القطاع | الزراعي | الصناعي | الخدمي |
|---|---|---|---|
| 2010 | 32.5 | 24.7 | 42.8 |
| 2011 | 34.07 | 20.4 | 45.6 |
| 2012 | 33.14 | 19.28 | 47.4 |
| 2013 | 34.36 | 20.55 | 44.81 |
| 2014 | 31.6 | 21.5 | 46.9 |

المصدر : وزارة المالية العرض الاقتصادي

**البترول :**

شهدت الفترة ما بين 2003 – 2006 ارتفاعا ملحوظ وكذلك زادة العائدات بنسبة 21.5% في 2006 مقارنتا 2005 .

وبلغ الإنتاج الكلي من خام البترول السوداني عام 2009م 173.75 برميل بنسبة 41% من إجمالي الخام المنتج بينما بلغ الإنتاج الكلي من الخام خلال 2008 حوالي 160.9 مليون برميل وكان نصيب الحكومة منه 94.8 مليون برميل بنسبة مساهمة حوالي 56% من إجمالي الإنتاج، وقد بلغت نسبة الإنتاج الكلي حوالي 2.7% عن العام 2008 وقد سجل إنتاج متوسط معدل نمو من الفترة 2005–2009 إلي حوالي 12.5%

**التعدين :**

بلغت الصادرات من التعدين م قيمته 50.4 مليون دولار أمريكي في عام 2004 وارتفع إلي م قيمته 74.4 مليون دولار أمريكي في عام 2006 وبنسبة مساهمة بلغت 16%ومتوسط 19.7%من الناتج المحلي الإجمالي وقد انخفض نسبة مساهمته في 2009 إلي 3%من الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم(3-2) يوضح معدلات التغير السنوي في الناتج القطاعي خلال الفترة 2004-2009م**

| البيان | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الزراعي | %3.60 | %7.2 | %8.2 | %1.9 | %7.5 | %4.9 |
| القطاع المروى | %8.9 | %7.1 | %11.7 | %3.5 | %7.0 | %7.0 |
| القطاع المطري الآلي | 53.70 % | 78.70 % | %15 | %23.8 | %12.0 | %6.0 |
| القطاع المطري التقليد | %26.1 | %29.2 | %30.0 | %6.2 | %13.0 | %4.0 |
| الثروة الحيواني | %1 | %0.2 | %0.4 | %1.5 | %6.5 | %3.0 |
| غابات أخرى | %1.0 | %2.0 | %4.0 | %3.0 | %3.0 | 4.05 |
| القطاع الصناعي | %33.6 | %7.6 | %12.5 | %23.0 | %0.6 | %4.3 |
| التعدين والتحجير | %49.2 | %9.4 | %16.0 | %32 | %3.8- | %3.0 |
| البترول | %52.0 | %9.7 | %16.5 | %33.2 | %9- | %3 |
| أخرى | %2.0 | %2.0 | %5.0 | %2.0 | %3.0 | %3.0 |
| الصناعات التحويلي | %21.5 | %5.2 | %7.0 | %13.9 | %7.5 | %5.0 |
| الكهرباء والمياه | %4.7 | %8.5 | %8 | %7.0 | %10.0 | %10.0 |
| البناء والتشييد | %18.4 | %5.0 | %10.0 | %6.5 | %9.0 | %7.0 |
| الخدمات الحكومية | %14.8 | %24.5 | %12.1 | %11.90 | %10.7 | %9.8 |
| القطاع الخدمي | %4.0 | %9.8 | %10.0 | %7.6 | %12.9 | %3.2 |
| الناتج المحلي الإجمالي لأسعار الثابت | %7.6 | %8.1 | %10.3 | %9.7 | %20.8 | %1.9 |
| الخدمات الأخرى | %0.0 | %2.5 | %10.0 | %6.5 | %8.5 | %4.0 |

المصدر: وزارة المالية العرض الاقتصادي

## المبحث الثالث : التجارة الخارجية

### الميزان التجاري :

عبارة عن رصد لموقف التبادل التجاري لسلع بين السودان والعالم الخارجي .

زادة الصادرات من 4821.3 مليون دولار أمريكي في عام 2005 إلي 5656.6 مليون دولار أمريكي 2006 أي بنسبة 17% بينما ارتفعت الواردات من6756.8 مليون دولار أمريكي في 2005 إلي 8073.4 مليون دولار بنسبة 19% .

في عام 2003 تناقص العجز في الميزان التجاري بنسبة 32%في عام 2004 بنسبة 12% أما في 2005-2006 فقد زاد العجز بنسبة 55% و25% سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 694.3 مليون دولار في 2009 مقارنا بفائض قدره 3441.1 مليون دولار في عام 2008 ويعز ذلك لانخفاض الكبير في حجم الصادرات في 2009 حيث بلغت 7833.77 مليون دولار بينما بلغ 11670.5 مليون دولار في عام 2005 بنسبة نقص 48.9% وذلك لانخفاض كبير شهدته الصادرات البترولي مصحوبا بزيادة كبيره في الواردات في عام 2009 حيث ازدادت من 8229.4 مليون دولار في عام 2008 إلي 8528 مليون دولار في عام 2009.

### الاستثمار :-

يتمتع السودان موارد هائلة ومميزات نسبية تجعله أكثر البلدان العربية والأفريقية جذباً للاستثمارات الأجنبية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2006 حوالي 3534.1 مليون دولار .

اتسمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2006-2009 بالتذبذب حيث سجلت في عام 2006 ما قيمته 3534.1مليون دولار بنسبة نمو قدره 53% عن العام السابق من ثم اخذ في التناقص بعدها وبداء في الارتفاع و وصل 1.3 في

2009 بينما انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي إلي 0.1% في عام 2009 مقارنه 6% في 2010 .

وأما في الفترة 2008–2012 فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية نتيجة الضغوطات والتحديات المتمثلة في الأزمة المالية العالمية والمقاطعة الأحادية الأمريكية وانفصال الجنوب التي تركت أثرها علي الاقتصاد الكلي للبلاد لتذبذب أسعار الصرف والعملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية وازدادت معدلات التضخم كل ذلك أداء إلي أحجام تدفقات الاستثمارات الأجنبية .

**الجدول رقم (3):-**

**الجدول رقم (3-3) يوضح صافي الاستثمار الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2004-2014**

**دولار أمريكي**

| العام | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الاستثمارات الاجنبية | 999 | 3205 | 3534.1 | 2424.6 | 2511.28 | 2881.35 | 2063.7 | 598.8 | 2465.4 | 3094.4 | 1181.3 |

المصدر: وزارة المالية العرض الاقتصادي

# الفصل الرابع

# انضمام السودان لمنظمة التجارية العالمية ( WTO)

**المبحث الأول : موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ومعوقات الانضمام**

**المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية**

**المبحث الثالث:التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على الإيرادات الجمركية ومعدل الحماية الجمركية**

## المبحث الأول

## موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ومعوقات الانضمام

**مقدمة:**[1]

تقدمت حكومة السودان بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في 24 أكتوبر 1994 (الوثيقة رقم pc /w/4 في بتاريخ 25 أكتوبر 1994 قامت اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة التجارة العالمية Preparatory committee of the) بإنشاء فريقا العمل (Working party) لفحص طلب السودان للانضمام للمنظمة تحت المادة 12 من اتفاقية مراكش التي تم بموجبها إنشاء منظمة التجارة العالمية (Art.xII) مرجعية فريق العمل وعضويتها موجودة في الوثيقة (WT/ACC/SDN/I)

- تتم عملية الانضمام – ضمن خطوات وإجراءات أخرى عبد مرحلتي المفاوضات متعدده الأطراف والمفاوضات الثنائية الدول الأعضاء.

2-المفاوضات متعددة الأطراف (MLTS).

-تم عقد أول اجتماع لفريق العمل 10/7/2003 كما تم عقد اجتماع لفريق العمل الثاني في 10/3/2004 تحت رئاسة السفير / الأشهب العياشي (المغرب).

-قام فريق العمل في الاجتماع الأول والثاني بفحص وثيقة السودان حول نظام تجارته الخارجية وهي الوثيقة الأساسية وقدمها السودان في يناير 1999م كما كان أمام فريق العمل الأسئلة التي تقوم بهآ أعضاء المنظمة حول نظام التجارة الخارجية للسودان (561 سؤالاً) مع الأجوبة عليها التي أعدها السودان، وكذلك كل المعلومات التي قدمتها السلطات السودانية، بما في ذلك

[1] محمد بشير عبد الرحمن – مستشار الأمانة الوطنية لشئون منظمة التجارة العالمية ، ورشة عمل حول تنمية القدرات لدعم انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية،

الخطة القانونية لتنفيذ التزاماته تحت اتفاقية المنظمة، كما قدم السودان أيضاً خطه عمل متكاملة لتنفيذ هذه الالتزامات مصحوبة باحتياجات السودان من المساعدات الفنية.

– خلال اجتماعات فريق العمل أكد الوفد المفاوض التزام حكومة السودان بالأهداف والمبادئ التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف، وأن حكومة السودان مدركه تماماً لأهمية الإصلاحات الداخلية الضرورية، في سبيل فتح الاقتصاد تدريجياً.

– قامت سكرتارية التجارة العالمية بإخطار حكومة السودان بتحديد تاريخ اجتماعات فريق العمل الثالثwpmooting $3^{rd}$ لينعقد في 12 أكتوبر 2004 بجنيف إلا أن السودان تسلم خطابا من المنظمة مؤرخ 21 سبتمبر 2004 يشير إلى تأجيل الاجتماع المقرر في 2004/10/12 إلى وقت لاحق يتم الاتفاق حوله مستقبلاً الغريب في الأمر أن الأسباب التي تم ذكرها تشير لرغبه الأعضاء في المزيد من الوقت لدراسة الوثائق الممتازة التي تقدم بهآ السودان.

قام السودان بتكوين ثمانية لجان لتحديث كل الوثائق المرتبطة بالانضمام للمنظمة وإجراء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والإصلاحات الداخلية بكافة القطاعات وتهيئتها ومحاولة تقليل الآثار السالبة المترتبة من الانضمام للمنظمة .

1. لجنة الخطة القانونية
2. لجنة التجارة في الخدمات
3. لجنة تحديث العرض في السلع
4. لجنة الملكية الفكرية
5. لجنة الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة
6. اللجنة الفنية لتحديث وثيقة الدعم الحكومي المحلي المقدم للزراعة
7. اللجنة الفنية للصادرات والاستثمار

8. اللجنة الفنية لتحديث مسودة النظام التجاري لمذكرة الانضمام

**جدول(4-1) زمني يوضح موقف السودان من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:-**

| الموضوع | التاريخ | الموضوع | التاريخ |
|---|---|---|---|
| طلب الانضمام للمنظمة | 14 أكتوبر 1994 | وثائق متفرقة حول الزراعة، الخدمات الصحية والصحة النباتية/ العوائق الفنية أمام التجارة | تواريخ مختلفة في عام 2003م. |
| إنشاء فريق العمل (برئاسة العياش) | 25 أكتوبر 1994 | التجارة TBT والملكية الفكرية المدة(66) TRiPS | 30 يونيو 2004 |
| مذكره السودان حول نظامه الاقتصادي وتجارته الخارجية وأسئلة الأعضاء وإجابة السودان عليها. | 26 يناير 1999 | الخطة الثانوية لتنفيذ التزامات السودان WT/A66 /sdn/16 عرض السودان المبدئي في الخدمات. | 1 يوليو 2004 |
| الدفعة الأولى 112 سؤال والإجابة عليها.<br>الدفعة الثانية 142 الإجابة عليها142 بعد سنتين | 25 يوليو 2000<br>1ديسمبر 2000<br>14 يناير 2001<br>يناير2003 | عرض السودان في السلع | 1 يوليو 2004 |
| الدفعة الثالثة 177 والإجابة عليها.<br>الدفعة الرابعة 130 | 16 يناير 2004<br>فبراير 2004<br>30 يونيو 2004 | كشف بالرسوم ورسوم الخدمات التي يطبقها السودان ولا تتماشى مع المادة (8) من اتفاقيه الجات | 20 أغسطس 2004 |
| خطة السودان لتنفيذ التزاماته تحت الاتفاقية.<br>خطة العمل التي توضح طلبات السودان من الفترات الانتقالية والمسامرات الفنية | 20 سبتمبر 2004<br>8 سبتمبر | الاجتماع الأول لفريق العمل<br>الاجتماع الثاني لفريق العمل | 11 يوليو 2003<br>10 مارس |
| التعليق والملاحظات التي قدمها السودان حول ملخص الحقائق المتصلة بانضمام السودان والذي أعدته سكرتارية المنظمة | 2004 وتسليمه للمنظمة في 23 أغسطس | عرض السودان المعدل في السلع<br>سجل الانجازات 2006/ 2005 | 14 فبراير 2005<br>سلم سكرتارية المنظمة |

## المفاوضات الثنائية :

أجرى السودان العديد من المشاورات والاتصالات الثنائية عند الرسمية وذلك لتسهيل عملية انضمامه للمنظمة وفق معطيات الوثيقة ((WTO/WT/MI/N(3)) الصادرة من المنظمة حول انضمام الدول الأقل نمواً (LDCS) شملت هذه المشاورات كل من الولايات المتحدة ، فرنسا الاتحاد الأوربي كندا، استراليا، اليابان، الصين (2004-2005).

-برغم تأجيل اجتماعات فريق العمل الثالث فقد أجرى السودان مفاوضات مع ثنائية رسمية في إطار انضمامه مع عدد من الدول كالصين – البرازيل، باكستان، الهند- تركيا – اليابان – ماليزيا وذلك تحت إشراف سكرتارية المنظمة في الفترة 15 نوفمبر – 7 ديسمبر 2006.

– تم توقيع على اتفاقية ثنائية بصفه نهائية مع كل من البرازيل والصين والأردن في عام 2007 وأودعت صوره من هذه الاتفاقيات لدى سكرتارية المنظمة كما هو مطلوب.

## تحديات الانضمام للمنظمة :

– إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية عمليه طويلة ومعقده ومكلفه ماليا (تم تقديرها ب 5 مليون دولار أمريكي) كما هو الحال دائما في التحولات التاريخية الكبرى لأسباب عده:-

* ما يمكن تسميته بالغموض البناء في نص المادة X11 من اتفاقية مراكش.

* بالرغم من قرار المجلس العام للمنظمة في 2002 ليشار إليه بخصوص تسريع انضمام الدول الأقل نمواً.

* وبالرغم من مقترحات الاتحاد الأوربي أثناء التحضير للمؤتمر الوزاري للمنظمة، سياتل 1999 بخصوص تسريع انضمام هذه الدول (Fast- Track) والذي يشير لربط السقوف

الجمركية للسلع الصناعية 30% الزراعية 40% وتقديم التزامات في قطاع الخدمات في حدود 3 قطاعات (3sectors) فقط.

* وبالرغم من المؤسسات الواردة في إعلان الدوحة حول تسريع انضمام الدول الأقل نمواً وفي خلال أل 3 سنوات التي تلت هذا الإعلان وحتى الاجتماع الوزاري السادس للمنظمة في 2005 لم تتم عمليه الانضمام أكثر من دولتين أقل نمواً (نيبال – كمبوديا).

* في هونج كونج 2005 تم تأكيد أعضاء المنظمة على تسهيل والإسراع بانضمام هذه الدول. ومنذ هونج كونج 2005 تم انضمام دولتين فقط هما (كيب فيرد وقانواتو) وما زال هناك 10 دول أقل نمواً لا يزال بعضها في المراحل الأولى للانضمام.

**ضعف المؤسسات المعنية :**

لاحظنا الفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها انضمام السودان 1994–2012م وللأمانة فقد استغرق السودان 8 سنوات كاملة لإعداد مذكره (5 سنوات) والإجابة على أسئلة أعضاء المنظمة لدفعة واحده من الأسئلة.

إلا أن هذا مقدور عليه إذ ما توفر لنا الدعم الفني والمالي كما تنص عليه اتفاقيات وقرارات المنظمة بتوفير هذه المعينات بصوره فاعله وعلى نطاق واسع بما يتناسب وأسبقيات الدول الأقل نمواً لتغطية جميع مراحل الانضمام من تحضير الوثائق وتنفيذ الخطة القانونية والبنية التحتية المتصلة بهآ وإليه تنفيذها.

**قرار المؤتمر الوزاري للمنظمة الخاص بهذه الجزئية يقرأ: Quote**

Effective and broad based Technical assistance and capacity building measures shall be provided on apriority basis to coverall stages of the accession.

Process ie from the preparation of docment3 setting wp of leg is latria in fracture and on for cement mechanism to enable LDCS To benefit from and comply with WTO obligation (wto 2005).

السودان محتاج لإعداد دراسات وتنقيح خطته القانونية بما في ذلك إصدارها قوانين جديدة متصلة بالتجارة الالكترونية أو تعديل قوانين قائمة لكي تتماشى مع متطلبات النظام التجاري متعدد الأطراف ويمكن تصور حجم الدعم الفني والمالي المطلوب للإيفاء بهذا الالتزام.

- موقف الدول القوية والمتنفذة وتأشيرها على مسار انضمام بعض الدول الأقل نمواً ومن بينها السودان.
- أحياناً يفرض على بعض الدول التزامات اكبر من طاقتها وإمكانياتها المالية واحتياجاتها الاقتصادية خلال سير المفاوضات فيما يعرف ب (WTO + WTO + WOTO).
- سيكون على السودان كما الدول الفقيرة الأخرى النضال من أجل شروط أكثر عدالة وأكثر انسجاماً مع الأوضاع الخاصة به واحتياجاته الإنمائية والاقتصادية والمالية.

**آفاق إكمال الانضمام التزامات متوازنة:**

- لابد من إجراء الدراسات الأزمة لتحديد آثار الانضمام على الاقتصاد القومي – والإصدار دائما على الحصول على الدعم الفني والمالي في جميع المنتديات.
- المضي قدماً في عملية الانضمام بالانتفاع الأقصى من المعاملات الخاصة والتفضيلية (SوD) الاستثناءات والإعفاءات الموضوعة للدول الأقل نمواً مع الأخذ في الاعتبار أن

شروط الانضمام للمنظمة سوف تكون أشد قسوة إذا ما قدر السودان الخروج من مجموعة الدول الأقل نمواً.

- أن يدرك المفاوضون المعاملات الخاصة والتفضيلية ليست تلقائية وإنما خاضعة للمفاوضات مع الأعضاء فلابد من طلبها والإصدار عليها وتوضيح الرغبة في استخدامها استناداً على نص المادة X12 من اتفاقية مراكش.
- الإعداد الجاد للمفاوضات متعددة الأطراف(MLTS)والثنائية والتسلح بالمعلومات والحقائق والمعطيات .
- وضع إستراتيجيات وسياسات وأهداف وأسبقيات واضحة لخدمة مصالحنا القومية.
- فليس من المناسب مثلاً وضع قوانين مثل قانون المنافسة وقانون مكافحة الإغراق وكليهما غير ملزم في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف، وفي غياب المؤسسات والأجهزة التي تنفذها مع صعوبة وارتفاع تكلفة تنفيذها ثم غض النظر مثلاً تنفيذ مشاريع أكثر حيوية كالاتفاقية في الصحة والصحة النباتية وهي مشاريع وأهمه لصادراتنا للأسواق الخارجية وذلك على سبيل المثال لا الحصر.
- التقيد بأنظمة إصلاح تجاره السلع والخدمات والسياسات المالية وثباتها لجذب الاستثمار الخارجي مع نشرها.
- التأكد من انسجام السياسات والنظم التجارية إذ لا يجوز في إطار الانضمام لأي سلطه حكوميه أدنى من السلطة المركزية المساس بالتزامات الحكومة المركزية في مجال اتفاقياتها.
- حشد الصف الوطني عبر مشاركة واسعة وفاعله من القوى الوطنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدولة ذات الصلة لتعزيز جهود الانضمام.
- إنشاء منتدى دائم بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة المعنية بالانضمام لمزيد من التنسيق وتوحيد الجهود والتشاور لدعم عملية الانضمام.

- حشد الجهد الدبلوماسي إذ أن عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا تقتصر فقط على المسائل المتصلة بالتجارة والاقتصاد والسياسات المرتبطة بهآ، وإنما ممارسة للدبلوماسية ذاتها على أعلى المستويات فلابد للسودان مثلاً من تكثيف لقاءاته واجتماعاته مع جميع البعثات الدبلوماسية المقيمة بالبلاد، وله معها علاقات تجاريه لدعم عملية الانضمام وكذا التنسيق اللصيق مع التكتلات الإقليمية كالكوميسا، مجموعة الدول الأقل نمواً جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة.
- وعليه يصبح الجهد الدبلوماسي الواعي ضرورياً وواجب التنفيذ على جميع هذه المستويات.

## الإنجازات التي تمت مؤخراً لتسريع عملية الانضمام للمنظمة[1]:

- ✓ المشاركة بوفد رفيع المستوى ضمن ممثلين من الأمانة، وزارة التعاون الدولي، وزارة التجارة، بنك السودان ، وزارة الخارجية، في الاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد بنيروبي في ديسمبر 2015م وتمكن الوفد من عقد اجتماعات جانبية بكل من مدير الانضمام لسكرتارية المنظمة ومؤسسات التمويل التي تدعم تسريع انضمام الدول وبصورة خاصة الأقل نمواً بالإضافة لمشاركة الوفد في اجتماعات الدول الإسلامية والأخرى العربية التي تناقش توحيد المواقف لتعزيز مشاركتها برأي يدعم وضعها وتمكن وفد السودان من الحصول على موافقة البنك الإسلامي للتنمية بجدة والجامعة العربية بدعم جهود السودان مادياً وفنياً لتحقيق هدف الانضمام.
- ✓ اجتمعت اللجنة العليا المشرفة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية برئاسة النائب أستاذ حسبو محمد عبد الرحمن في 2016/1/14م بالقصر الجمهوري والتي خرجت بتوصيات تعضد الإسراع في تكملة إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهي:-

---

([1])الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، تقرير عن مساعي السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ص 25 – 29.

- ضرورة التجهيز التام والإشراف على تهيئة الاقتصاد السوداني لمواكبة تحديات العولمة والتحرير الشامل و إعادة ترتيب البيت من الداخل من حيث إصلاح الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والإطار القانوني والتشريعي وتدريب الكوادر البشرية
- وضع إستراتيجية قومية لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية في إطار المفهوم الشامل عن العولمة والمعلوماتية وانعكاساتها الإقليمية والقطرية .
- تحديث ملف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية واستصحاب كافة الكوادر التي أسست عمل هذا الملف وإعداد جلسة استماع مع الوزير والمفاوض الوطني واللجنة وبعض الخبراء لخلق أرضية ثابتة.

❖ قد اجتماع نقاط الارتكاز بالوزارات والجهات ذات الصلة بشئون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في 2016/1/20م بمباني الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية والذي خرج بتوصيات تصب في مصلحة العمل لشأن الانضمام للمنظمة المتمثلة في الآتي:

- إبداء جاهزية نقاط الارتكاز وتعاونهم بمد المعلومات للأمانة العامة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية
- تحديد نقاط الارتكاز في كل وزارة والاستمرارية على أن يتم اختيارهم من الأشخاص الملمين بعمل الملف
- تقوية العلاقات مع دول البريكس (BRICS) وتحديد رئيس للفريق من الدول الصديقة
- إعداد المصفوفة كاملة متكاملة لكل وزارة أو وحدة وتحديد ما هو مطلوب داخلياً وخارجياً.
- إرسال نسخة من مذكرة التجارة الخارجية الأساسية عبر البريد الإلكتروني للإطلاع عليها وإبداء الآراء والتعديل في القوانين وتحديثها

- التأكيد على ضرورة ثبات واستقرار الملف في جهة واحدة لضمان النجاح والوصول إلى الهدف المنشود.
- الاهتمام بالاجتماعات الدورية لنقاط الارتكاز للمتابعة
- تقديم مقترحات مشاريع للتمويل من العون المقدم من المنظمات المختلفة

❖ م تمويل خبيرين وطني وأجنبي من قبل مركز التجارة العالمي لإعداد مذكرة السودان حول نظام تجارته الخارجية وبدأ الخبيرين العمل في تحديث المذكرة وتحديث الخطة القانونية بمساعدة الوزارات والجهات ذات الصلة في جمع المعلومات التي تخص كل جهة من قوانين وتشريعات وسوف تعقد ورشة في أبريل بإذن الله لمراجعة المذكرة مع كل الجهات ذات الاختصاص.

❖ عقد اجتماع الخطة القانونية لنقاط الارتكاز بالوزارات والجهات ذات الصلة بقضايا الانضمام للمنظمة في 2016/2/3م بغرض تضافر كافة الجهود من إعدادات وتحديث وتنقيح الوثائق المختلفة وما تحقق حتى الآن في الوثائق المعدة للانضمام والمتبقي منها وما تحتاجه الوحدات المختلفة من مساعدات فنية وخلافه في سبيل تكملة إجراءات الانضمام والتحديات التي تواجهها ما عملية الانضمام.

❖ عقدت اللجنة العليا المشرفة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية برئاسة نائب رئيس الجمهورية أستاذ حسبو محمد عبد الرحمن اجتماعها الثاني في 2016/2/22م بالقصر الجمهوري وخرج بتوصيات جلية وواضحة تتمثل في الآتي:

تشرع وزارة التعاون الدولي والأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية بتشكيل اللجان الفنية المختلفة وتعمل على تسريع أعمالها.

أن تضع الأمانة العامة ضمن خطتها إعداد دراسات تفصيلية حلو مكاسب وسلبيات الانضمام بهدف تنظيم الفوائد وتفادي السلبيات بالإضافة إلى دراسات أخرى تفيد في تقديم الوثائق المختلفة بصورة تعكس واقع السودان.

تحديد المطلوبات والموجهات لكل الوزارات والجهات المعينة بالأمر.

تنفيذ حملة التوعية بالوزارات والجهات المعنية بانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.

إعداد وتنفيذ برامج للتدريب ورفع الكفاءات للمشرفين على ملف انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية تحديث الوثائق وتطافر الجهود السابقة للخروج برؤية جديدة لانضمام السودان للمنظمة.

الوزارات والولايات والجهات الحكومية تكلف على إعداد تقرير عن الأضرار والآثار السالبة للحظر والعقوبات الأمريكية الاقتصادية على السودان كل في ما يليه.

❖ استفادة الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية من عدة برامج ممولة من منظمات مختلفة مثل:-

- تم عقد ورشة تقيميه حول الدراسة التي أعدت لقطاعات الخدمات في السودان بمشاركة كل الجهات التي لها علاقة بالخدمات وبمشاركه من خبراء المركز التجاري العالمي من جنيف بالخرطوم تمهيدا لأعداد عرض السودان في الخدمات 28-30 أكتوبر 2016.
- شارك السودان في ورشه حول جدول أعمال منظمة التجارة العالمية لما بعد نيروبي وانعكاساته على الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - السنغال الفترة 7- 9 /2016م

- شارك أيضاً في ورشة عمل حول جدول أعمال منظمة التجارة العالمية لما بعد نيروبي وانعكاساته على الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عمان 22-23فبراير 2016 بتمويل من البنك الإسلامي لجدة .
- شارك السودان في المنحة التدريبية المقدمة من الحكومة الهولندية فيما يتعلق بتسهيل إجراءات ومعرفه قوانين منظمة التجارة العالمية التي تمتد لمده 9 شهور في جنيف خلال العام 2016م.
- زار السودان وفد من البنك الدولي حول دراسة الإطار المتكامل المعزز للاستفادة من مخرجات المرحلة الأول في دراسة أنشطة تتعلق بتسهيل التجارة ما بين السودان وأثيوبيا عن طريق الممرات ببورتسودان وترانزيت بالقلابات. وذلك خلال مظلة التوعية المؤسسية والمجتمعية والإشهار بعملية انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والتعريف بمهام الأمانة العامة لمنظمة منظمة التجارة العالمية، والتركيز على دور المنظمة العالمية وقوانينها وعملها. وكيفية توفيق السودان لأوضاعه القانونية مع أحكامها تم تكثيف حملة التوعية في بعض الوزارات المعنية بشأن الانضمام مثل وزارة الصناعة، وزارة النفط والغاز وتمت عدة لقاءات سمعية ومرئية مع السيد وزير التعاون الدولي، المفاوض الوطني والسيد الأمين العام حول انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.
- تمت الدعوة لعقد ورشة عمل يومي 11-2016/4/12م لنقاط الارتكاز بحضور الخبير الأجنبي والوطني لمناقشة مسودة نظام التجارة الخارجي للسودان والخطة القانونية وعلى أن تُعقد ورشة عمل جامعة يوم 2016/4/13م للحصول على تعليق ومداخلات الجهات الفنية حول مسودة النظام التجاري الخارجي.

- تم التصديق على مبلغ «8.222» جنيه سوداني (ثمانية مليون وميتان واثنين وعشرون ألف جنيه سوداني) لتغطية نفقات إعداد وثائق المختلفة وإقامة وورش عمل وخدمات استشارية وإعداد دراسات لأغراض الانضمام
- في إطار التسهيلات التجارية تم إعداد دراسة حول تسهيل التجارة ما بين السودان وأثيوبيا عبر بورتسودان والترانزيت بالقلابات ويتوقع أن يتم التمويل من مخرجات الإطار المتكامل المعزز للمرحلة الثانية.
- الفترة من 21-25فبراير 2016.
- ومن المتوقع أن السودان سوف ينضم إلى المنظمة في المؤتمر الوزاري الذي سوف ينعقد في الأرجنتين 2017م. [1]

[1]مقابلة د/يس محمد عيسى– الأمين العام للأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية – الأربعاء 2016/6/24م الساعة 4:30 م

## المبحث الثاني

## التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

تعد السلع الزراعية من أهم القطاعات السلعية التي يتوقع لها أن تتأثر بشكل ملموس في ظل تطبيق بنود اتفاقية التحرير، إذ ينتظر أن يحدث تغير في مستوياتها السعريه وحجم المعروض الدولي منها وتزداد حدة التأثير بالنسبة للدول النامية والعربية على وجه الخصوص لاعتبارات عديدة وأهم هذه الاعتبارات أن الدول العربية تعد دولاً مستوردة صافية لسلع الغذاء بأكثر من حجم الفوائض التصديرية الزراعية العربية المحدودة كما مما يقلص نسبياً من معدلات التجارة البيئية العربية ومن التجارة العربية مع الدول النامية، الأمر الذي يحد من الفوائد الممكن أن تجنيها الدول العربية في ظل سياسات التحرير في الوقت الذي تحملها هذه السياسات أعباء إضافية على الأقل في المدى القصير.

### الآثار الاقتصادية المتوقعة على قطاع الزراعة:-

إن دعوة منظمة التجارة العالمية WTO لتحرير التجارة العالمية بين الدول لتعميم الفائدة القصوى من هذا التحرير يغفل جانباً كبيراً، إن القطاع الزراعي يعاني من تخلف نسبي ومن مخاطر طبيعية وغير طبيعية ومن موسمية تستوجب إتباع سياسات تسويق وتسعير خاصتين.

بل لعل هذه الظروف الخاصة بالقطاع الزراعي هي التي دفعت الدول الصناعية لإرجاء تحرير تجارة السلع الزراعية للجولة الأخيرة من جولات الجات.

والدول الصناعية إذ تتفق الآن على تحرير تجارة السلع الزراعية بعد أن بلغت شأناً عظيماً في تطوير التقانة الزراعية وفي رفع الكفاءة التنافسية للتصدير تعلم علم اليقين أن القطاع الزراعي في الدول النامية بحاجة لعقود لتوفير البنيات الأساسية ولتطوير وتوطين التقانة الزراعية بالقدر

الذي يسمح لهذه الدول بالمنافسة في أسواق مفتوحة. وعليه لا بد من استصحاب هذه المتطلبات لدى الشروع في تهيئة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة لمرحلة العولمة ولدى إجراءات المفاوضات المتطاولة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ألزمت الوثيقة النهائية الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التالية: **فيما يتعلق بالقطاع الزراعي:-**

1. تخفيض دعم الصادر بنسبة 36% في المتوسط وتخفيض كمية الصادرات التي تحصل على مساعدات تصدير بنسبة 21% بالمقارنة لما كان في فترة الأساس 86-90م وبصورة تدريجية على أن تلتزم الدول الأعضاء بفتح الأسواق أمام الواردات بكميات تصل إلى نحو 5% من الاستهلاك المحلي.
2. تحويل جميع الحواجز التي لا تقوم على أساس التعريفة، مثل أنظمة حظر الاستيراد وحصص الاستيراد وقيود التصدير وغيرها إلى تعريفات جمركية واضحة، ومن ثم تخفيض الرسوم بنسبة 20% على أن يتم ذلك خلال ست سنوات بالنسبة للدول الصناعية وفي خلال عشرة سنوات بالنسبة للدول النامية مع إعفاء الدول الأقل نمواً من التخفيض خلال الفترة الانتقالية.
3. تخفيض المساعدات الداخلية التي تقدم للزراع بنسبة 20% عن المستوى في فترة الأساس 86-90م مع استثناء برامج المساعدات المحلية التي لا تؤثر مباشرة على الإنتاج أو التجارة.

ولقد ألحقت باتفاقية الجات اتفاقيات أخرى ذات صلة مباشرة بالقطاع الزراعي مثل الاتفاقية الزراعية والاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف واتفاقية الحواجز التقنية التجارية والاتفاقية المتعلقة بترتيبات الصحة وسلامة النبات.

**الجوانب الإيجابية المتوقعة على القطاع الزراعي:**

1. من المتوقع أن يكون لتخفيض القيود الجمركية والدعم وإزالة الحواجز غير الجمركية آثار إيجابية على السودان تتمثل في فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الزراعية السودانية، ومن المنتظر أن يكون المستفيد الأكبر في المدى المنظور هو المستهلك الأجنبي الذي يستفيد من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعي، وإن كان السودان سوف يعاني في المقابل بداية الأمر من الترتيبات التجارية الجديدة التي ستفرض عليه أن يعمل على رفع القدرة التنافسية لصادراته.
2. إن إلغاء الدعم سوف يكون من شأنه من جانب آخر تشجيع المنتجين الأكثر كفاءة في إنتاج هذه السلع على زيادة إنتاجهم، ومن ثم يكون هناك فرصة لزيادة الصادرات الزراعية والحصول على فوائض تصديرية من ذلك.
3. استفادة السودان من المجالات المتاحة في الاتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات والحيوانات في اتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.
4. يتكون هناك فرصة كبيرة للسودان لتصدير الفوائض الزراعية إذا هو قام بزراعة مساحات واسعة من الأراضي وتربية أعداد ضخمة من الحيوانات، حيث أنه يمتلك أكبر المساحات الزراعية وأكثر مصادر المياه للري في الوطن العربي.
5. استفادة السودان من وضع نظام الفصل بين الدول لفض المنازعات التجارية والحماية من عمليات الإغراق.
6. من المتوقع ونتيجة ارتفاع تكلفة استيراد المواد الغذائية من الدول المتقدمة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيث أن هذه الدول كانت تدعم إنتاجها الزراعي بنسب عالية جداً أن تتجه الدول العربية إلى زيادة استيرادها من اللحوم، الحبوب الغذائية من السودان وهذا من شأنه زيادة الإنتاج الزراعي بالداخل بشقيه (النباتي والحيواني) لمقابلة

الطلب الخارجي المتزايد ويتوقف ذلك على مرونة جهاز الإنتاج المحلي لمقابلة تلك الزيادة.

7. من المتوقع أيضاً ونتيجة ارتفاع تكلفة استيراد المواد الغذائية من الخارج بعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية أن تتجه الاستثمارات العربية والإقليمية للاستثمار الزراعي في السودان وهذا سوف يزيد من قدرات القطاع الزراعي ف بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ويتوقف ذلك على جدية الدولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في السودان بتوفير بنيات أساسية للقطاع الزراعي وخلق علاقات تفاهم بين الأجهزة المحلية المعنية بالاستثمار بالداخل والأطراف الراغبة بالاستثمار بالخارج.

**الجوانب السلبية المتوقعة على القطاع الزراعي**

1. من الآثار السلبية المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية:

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي يستوردها السودان نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات من الدول الرئيسية المنتجة كدول الاتحاد الأوروبي التي تدعم بكثافة صادراتها من هذه السلع، بالإضافة إلى التخفيضات في المستوى العام لإعانات التصدير.

2. انخفاض دخل ورفاهية كل من المنتجين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين كنتيجة مباشرة لآثار الاتفاقية الزراعية على القطاع الزراعي السوداني، حيث يلاحظ أن دخل المنتجين السودانيين سوف يتأثر انخفاضاً نتيجة زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي بسبب زيادة تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي من (آليات – أسمدة – بذور محسنة – مبيدات) وأيضاً سوف تتأثر رفاهية المستهلكين لأنهم سوف يدفعون مبالغ أكثر من ذي قبل نتيجة ارتفاع أسعار منتجات القطاع الزراعي بسبب زيادة تكلفة الإنتاج. أيضاً سوف يتأثر دخل ورفاهية المستوردين لأنهم سوف يدفعون أموالاً أكثر لاستيراد مدخلات الزراعة والمواد الغذائية لارتفاع أثمانها بالخارج نتيجة إلغاء الدعم عليها.

أيضاً سوف تتأثر رفاهية ودخل المصدرين لأنهم سوف يبيعون سلعهم الزراعية بالخارج بأسعار أعلى من ذي قبل نتيجة إلغاء الدعم عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أثمان مدخلات الإنتاج الزراعي.

3. حدوث انعكاسات متوقعة نتيجة تضخمية على الصعيد الاستهلاكي بالداخل نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في ظل ظروف (إعادة هيكلة) المشاريع الزراعية الكبرى مثل مشروع الجزيرة وحلفا الجديدة والرهد والسوكي وربما يكون هذا الارتفاع في الأسعار مؤقت ينتهي بتحسن أوضاع هذه المشاريع ومنافسة السلع المستوردة.
4. من الآثار المتوقعة زيادة أسعار الصادارات السودانية نتيجة إلغاء الدعم وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي الأمر الذي سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي نتيجة ارتفاع أسعاره من ناحية عدم مرونة الطلب الخارجي عليه من ناحية أخرى لعدم قدرة تلك الصادرات على منافسة الصادرات في السوق العالمي من حيث الأسعار أو الجودة.
5. من المتوقع حدوث صعوبات قد تواجه الباحثين السودانيين في استنباط أصناف جديدة من النباتات أو الحيوانات الزراعية لارتفاع تكلفة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة باستنباط أصناف محسنة من المحاصيل أو الحيوانات الزراعية.

التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على قطاع الصناعة:[1]

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة في اقتصاد أية دولة ويعتبر التقدم الصناعي أحد المقاييس التي يمكن يقاس بهآ تقدم الأمم، بل إننا نلاحظ أن أحد مقاييس سرعة اندماج دولة ما في العولمة هي نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات، فإذا كانت هذه

[1] الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية/ 15 مارس 2000م (ص209-217).

النسبة مرتفعة، فإن ذلك يدل على سرعة انخراط الدولة في العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ومن المتوقع أن تكون الاستفادة للقطاع الصناعي في الدول الصناعية والمتقدمة أكبر بكثير من الدول النامية والدول الأقل نمواً، وذلك إن الدول الصناعية والمتقدمة لديها عدد ضخم من الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية، وأن معظم صادراتها إلى الدول النامية والأقل نمواً، هي من السلع المصنعة والآليات والأجهزة والسيارات والتي سوف ترتفع أسعارها وتكاليف استيراد هذه السلع المصنعة على اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً نتيجة إلغاء الدعم على هذه الصادرات في الدول المتقدمة والصناعية، وعدم مرونة الطلب على الواردات الصناعية في الدول النامية والأقل نمواً لأهميتها في برامج التنمية والتحديث للقطاع الصناعي بالداخل.

ويعتمد القطاع الصناعي بصورة أكبر على القطاع العام في التمويل والتحديث والتنويع في غالبية الدول النامية والأقل نمواً وأما دور القطاع الخاص فمحدود جداً في القطاع الصناعي على عكس الدول الصناعية والمتقدمة حيث نجد مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من القطاع العام والحكومات لا تتدخل إلا في المشاريع الإستراتيجية الكبرى الصناعية التي تمس الدولة والمواطنين.

يشمل القطاع الصناعي السوداني الصناعات التحويلية، التعدين، الكهرباء، المياه، البناء والتشييد ويحتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلاصة القول إن الصناعة السودانية في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سوف تتأثر سلباً عن طريق ثلاث محاور.

1. **المحور الأول:** ارتفاع تكلفة الصناعات المحلية لارتفاع أسعار مدخلات الصناعة المستوردة من الخارج (قطع غيار – محروقات – سلع وسيطة) يعد إلغاء الدعم على هذه السلع في الدول المصدرة لها.
2. **المحور الثاني:** تنخفض معدلات الحماية الجمركية للصناعات الوطنية الوليدة الناشئة بتخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها فيما بعد على السلع المستوردة المثيلة بالإضافة إلى جودة هذه السلع المستوردة المثيلة يفرز بيئة تنافسية غير متكافئة مما يضر بالصناعة الوطنية الوليدة ويؤدي إلى تشوهات خطيرة في هيكل القطاع الصناعي السوداني.
3. **المحور الثالث:** ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الصناعية التي تحتاج إلى تصاريح إنتاج من الشركات الإنتاجية الكبرى الرئيسية بالخارج (الإلكترونيات – الأدوية – الكيماويات) بسبب إرتفاع تكلفة حقوق الملكية الفكرية المتضمنة في الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) حيث تمتد حقوق الملكية الفكرية لتشمل ليس المنتج فقط وأيضاً طريقة الإنتاج والتصميم.

## الجوانب الإيجابية المتوقعة على القطاع الصناعي السوداني:

1. من المتوقع أن يجتذب السودان مستثمرين من الخارج لرخص العمالة السودانية مقارنة بالعمالة الأجنبية بالدول المتقدمة.
2. فتح آفاق عمل للعمالة السودانية نتيجة اتجاه الاستثمار الأجنبي للاستثمار بالسودان.
3. اكتساب العمالة السودانية مهارات وفنون الإنتاج العالية التقنية القادمة من الخارج.
4. توفير سلع بأسعار أقل نتيجة إلغاء رسول الوارد وجودة عالية نتيجة الخبرة الأجنبية وذلك عند دخول هذه السلع الأجنبية الأسواق السودانية.
5. محاولة المنتجين السودانيين تجويد صناعاتهم واقتباس الطرق والأساليب الفنية الحديثة عند تواجد السلع الأجنبية بجور السلع السودانية بالأسواق الوطنية.

6. تحرر القطاع الصناعي السوداني من تبعية الإنتاج التقليدي نتيجة لدخول صناعات حديثة مستوردة من الخارج وبإمكانيات هائلة حديثة (آليات – معدات – سلع وسيطة – إشراف فني – أساليب تكنولوجية) محاولاً تقليد هذه الصناعات الحديثة وطرق وأساليب إنتاجها المتطور والحديث.
7. تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات القطاع الصناعي ومستلزمات الإنتاج المستوردة يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي السوداني وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة العالية للإنتاج المحلي ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج المحلي السوداني.
8. تخفيض رسوم الوارد ثم إلغائها فيما بعد حسب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على واردات القطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج ( آليات – أجهزة – آلات – محروقات – قطع غيار – سلع وسيطة) يشجع القطاع الخاص السوداني على دخول مجال الاستثمارات الصناعية سواء بمشاريع منفردة أو بالمشاركة مع القطاع العام السوداني وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

## التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على قطاعي التجارة والخدمات السوداني:

### أولاً: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على قطاع التجارة:-

تعني اتفاقات التجارة العالمية بشئون المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتتضمن مجموعة القواعد الدولية التي تحكم النظام التجاري وتهدف إلى تحرير التجارة الدولية كما إنها تمثل محكمة لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء، والوسيلة التي تضمنتها الاتفاقية لتحقيق حرية التجارة على أساس التزام الدول الأعضاء بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات إلى الصفر.

فالاتفاقية تتضمن إزالة جانب من القيود المفروضة على حرية التجارة الدولية مع حق الدولة العضو في الإبقاء على قيود أخرى غير أن أهم ما تضمنته الاتفاقية في هذا المجال هو الانتقال من حماية كمية المنتجات الوطنية إلى حماية سعريه في حدود معينة بالتعريفة الجمركية.

**ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته أحكام اتفاقيات التجارة الدولية فيما يلي:-**

1. توسيع نطاق السلع التي يشملها تحرير التجارة من السلع المصنوعة فقط لتشمل لأول مرة السلع الزراعية.
2. دخول تجارة الخدمات مثل خدمات البنوك والنقل البحري والجوي والتأمين لأول مرة مجال التحرير.
3. تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة على أساس مبدأ عدم التمييز بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية في أعمال العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري.
4. خلق سوق عالمية في إطار حرية التجارة العالمية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع وإلزام الدول الموقعة بأن تحمي هذه الحقوق وتحصيل عوائد الملكية الفكرية أياً كان صورها للحساب أصحاب الحقوق.

## العوامل المؤثرة على معدلات تغطية الواردات السودانية :

من المتوقع وفي ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وعلى المدى القريب أن تتأثر سلباً معدلات تغطية الواردات السودانية نتيجة زيادة نمو الواردات السودانية بصورة أسرع من نمو الصادرات السودانية وهذا راجع إلى كون الطلب الداخلي على الواردات غير مرن بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات السودانية نتيجة رفع الدعم من هذه السلع بالدول المنتجة وأيضاً ارتفاع

تكلفة حقوق الملكية الفكرية وكذلك هناك سبب أخر قوي وهو أن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها فيما بعد يغري المستوردين السودانيين إلى زيادة طلبات استيرادهم عن ذي قبل.

ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات السودانية سوف تتأثر سلباً نتيجة لارتفاع أسعارها بالخارج بسبب رفع الدعم عليها وارتفاع مدخلات إنتاجها نتيجة ارتفاع تكلفة استيرادها من الخارج بجانب المنافسة الشديدة وغير المتكافئة من الصادرات الأخرى في الأسواق العالمية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن الطلب الخارجي على الصادرات السودانية هو طلب غير مرن لكون الصادرات السودانية أغلبها سلع زراعية ومواد أولية ذات أسعار تنافسية كبيرة في الأسواق الخارجية بسب وجود سلع زراعية كثيرة منافسة للصادرات السودانية.

## الآثار الاقتصادية المتوقعة على الميزان التجاري السوداني :

كما هو معروف فإن غالبية موازين الدول الأقل نمواً ومنها ميزان السودان التجاري تسجل دوماً عجزاً تجارياً وكما سبق القول بأن صادرات الدول الأقل نمواً هي سلع زراعية أو مواد أولية ومعروف أن أسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية ذات أسعار متقلبة بشدة وذات معدلات عائد متدنية نتيجة المنافسة غير المتكافئة من صادرات الدول الأخرى المثيلة في الأسواق العالمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الطلب الخارجي على صادرات الدول الأقل نمواً هو طلب غير مرن لطبيعة هذه الصادرات من الدول الأقل نمواً كما أن الطلب على الواردات غير مرن لكون الواردات ذات أهمية قصوى لمشاريع التنمية بالداخل من الآلات والمعدات والسلع المصنعة ووسائل النقل وأيضاً الأهمية القصوى للواردات من السلع الغذائية والحبوب الغذائية لأفراد المجتمع والفرق بين قيمة صادرات الدول الأقل نمواً ذات القيم المتدنية وقيمة وارداتها ذات القيم المرتفعة هي التي تحدث عجزاً في الميزان التجاري لهذه الدول ومنها السودان.

وبإلغاء نظرة على الصادرات السودانية نجد أن أغلبها سلع زراعية (نباتي – حيواني) حوالي 70% من قيمة الصادرات الكلية وهي ذات أسعار تنافسية شديدة في الأسواق العالمية وبالإضافة إلى عدم مرونة الطلب الخارجي على الصادرات السودانية مما يؤدي إلى تدني شديد في حصيلة الصادر السوداني ودخول البترول قائمة التصدير السوداني ابتداء من عام 1999م أدى إلى تحسين صورة الميزان التجاري السوداني وتضيق الفجوة بين الصادرات والواردات ولكن ما زال هناك فجوة كبيرة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات السودانية وسوف تصل هذه الفجوة إلى معدلات كبيرة ما لم يتم إحداث تغيير جزري في هيكل الصادرات السودانية بزيادة معدلات السلع المصنعة ضمن سلع الصادر ومحاولة إتباع سياسة إحلال الواردات لتضيق الفجوة بين قيمة الصادرات والواردات السودانية.

الارتفاع الكبير في عائد البترول السوداني ومشتقاته عام 2000م حيث احتلت سلعة البترول المرتبة الأولى في قائمة الصادرات السودانية بنسبة 74.7% من إجمالي قيمة الصادرات السودانية وهذا أدى إلى تحسين موقف الصادرات السودانية وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري ليصل في ذلك العام إلى 324 مليون دولار فقط. وبناء على التحليل السابق لموقف التجارة الخارجية السودانية (صادرات – واردات) فإننا نتوقع بعض الآثار الاقتصادية على أداء الميزان التجاري السوداني على المدى القريب وبعد تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ونجمل هذه الآثار فيما يلي:-

1. هناك آثار متوقعة على أداء الميزان التجاري السوداني بالسالب بسبب تزايد الفجوة بين فقيمة الصادرات وقيمة الواردات السودانية لصالح الواردات لإرتفاع تكلفة إستيرادها نتيجة رفع الدعم منها بالدول المصدرة لها من ناحية ومن ناحية أخرى ارتفاع تكلفة حقوق الملكية الفكرية بالدول المصنعة لها.

2. تزايد معدلات الاستيراد السوداني وخصوصاً بعد رفع الرسوم الجمركية على الواردات أو تخفيضها في المدى القريب ورفع معوقات وقيود التجارة الخارجية الأمر الذي سوف يؤدي إلى تزايد معدلات الاستيراد السوداني بصورة أسرع من تزايد معدلات الصادرات هذا سوف يؤدي إلى تزايد الفجوة بين الصادرات والواردات واستمرار العجز التجاري السوداني.
3. وفي جانب الصادرات من المتوقع إننا بعد تطبيق اتفاقيات منظمة التجارية العالمية سوف نجد أن هنالك صعوبات في تسويق الصادرات السودانية نتيجة رفع الدعم عليها من جهة وارتفاع تكلفة إنتاجها من جهة أخرى لارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المحلي التي يتم استيرادها من الخارج هذا الأمر سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الصادرات السودانية بالخارج وأيضاً مواجهة المنافسة غير المتكافئة للصادرات من الدول الأخرى ذات الجودة العالية والأسعار الأقل مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع حصيلة الصادرات السودانية.

**ثانياً: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على قطاع الخدمات السوداني:**

تعتبر البلاد العربية من البلاد المستوردة الصافية للخدمات، وبشكل بند الخدمات أحد مصادر العجز الحاصل في ميزان المدفوعات. إلا أن بعض الدول العربية حققت نمواً في هذا القطاع كمصر والأردن وتونس، وتعتبر صادرات الدول العربية من السياحة وعمليات النقل للسلع والأفراد كثيفة العمالة ضعيفة الإنتاج وتستورد الخدمات الإنتاجية كالخدمات المالية والبنكية والتأمين والمعلومات والبحوث والتطوير والاستشارات والتصميم الفني والهندسي وخدمات الشحن والنقل من الدول الصناعية والدول الصناعية المتقدمة تتمتع بميزة المعرفة والعلمية والخبرة التكنولوجية اللازمة لإنتاج الخدمات الإنتاجية ويأتي دول الدول العربية في هذا القطاع كمستهلك صافي لمنتجات هذه المعرفة وليس للمعرفة ذاتها.

خضعت تجارة الخدمات لأول مرة لاتفاقية الجات المتوقعة في دورة أورجواي الأخيرة الأمر الذي يعني التزام الدول التي وقعت على الاتفاقية بفتح أسواقها أمام هذا النوع من التجارة كخدمات النقل البحري والجوي والتأمين والبنوك والسياحة وغيرها.

1. **الالتزام الكامل:** وبمقتضاه تلتزم الدول بفتح أسواقها عاماً وتوحيد المعاملة الوطنية لموردي الخدمات سواءً كانوا وطنيين أم أجانب.
2. **الالتزام المحدد:** وفيه تلتزم الدول بالقائمة التي حددتها الاتفاقية بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق كما إنها تدخل في مفاوضات مع الدول المتعاقدة حول درجة المعاملة الوطنية التي تمنحها لموردي الخدمة من الوطنيين.
3. **عدم الالتزام:** وفيه تكون الدول حرة من حيث المبدأ في الإبقاء على قطاع خدمي معين مغلقاً أمام الأجانب في المرحلة الحالية من المفاوضات على أن تتعهد بفتحه تدريجياً في إطار المفاوضات المستقبلية ووفقاً لما تنص عليه الاتفاقية.

## الآثار السالبة المتوقعة على قطاع الخدمات السوداني:

**1.** في حالة انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية، عليها أن توافق على جميع الاتفاقيات بما فيها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي تشمل الخدمات المالية والمصرفية والسياحية والاستشارية وغيرها من الخدمات وستتعرض مؤسسات الخدمات في السودان عندئذ إلى منافسة ضارة لأنها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة، وخاصة في مجال العمل المصرفي.

**2.** أجهزة المصارف السودانية فقدت الكثير من الخبرات والممارسات عبر سنين طويلة جراء سياسات الخصخصة وغيرها ممن العوامل الأخرى. كما إنها لم تواكب التطورات التكنولوجية التي طرأت على القطاع المصرفي العالمي، ولهذا سوف تكون غير قادرة

على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المصرفية المتطورة. والتي تمتلك الوسائل العديدة والأداء المتميز في الخدمات المصرفية والمالية التي ستقدمها.

3. ثم إن المؤسسات المصرفية الأجنبية ستعمل وفق سياسات مالية لتأمين مصالح أصحابها، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية بل غالباً ما تكون متناقضة مع أهداف خطط التنمية الوطنية السودانية.
4. كذلك ستعمل المؤسسات المصرفية الأجنبية على تحويل أرباحها أو جزء منها إلى الخارج مما يحرم السودان من مصادر مالية لتمويل خطط التنمية الوطنية السودانية.
5. أما في مجالات الخدمات الأخرى فإنها لا تختلف كثيراً في نتائجها عن ممارسات الخدمات المصرفية الأجنبية، أضف إلى ذلك ما قد تناله مؤسسات هذه الخدمات الأجنبية من مزايا وإعفاءات، وما ستتمتع به من استعمال اليد العاملة السودانية الرخيصة والبنية التحتية من طرق وكهرباء ووسائل اتصالات ومرافئ ومطارات بأجور زهيدة جداً.
6. هناك توقعات بحدوث آثار سالبة على ميزان المدفوعات السوداني على المدى القريب بسبب التحرير الكامل في تجارة الخدمات مع ارتفاع أسعار الخدمات المستوردة.

وخلاصة القول إن تجارة الخدمات مثل نشاط البنوك والتأمين والسياحة والمقاولات والنقل بدول النامية والأقل نمواً ومنها السودان سوف تتعرض لمنافسة شديدة من الشركات الدولية العملاقة التي تمارس هذه الأنشطة وهي تتمتع بخبرة عالمية في تقديمها وكفاءة القائمين عليها وانخفاض تكاليفها وجودتها العالية.

إضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية لا تلزم البلد بمعاملة البنك الأجنبي على قدم المساواة مع البنك المحلي والالتزام الوحيد أنه بعد تنفيذ الاتفاقية فإن القيود التي تفرها الدول حالياً كالقيود التي تفرضها الدول الصناعية على إنشاء البنوك الأجنبية بهآ ومنها بنوك الدول النامية والأقل نمواً لن تزيد ولكن تظل على ما هي عليه وهذا يعني أن محاولة الدول النامية والأقل نمواً مباشرة

نشاط الخدمات المصرفية بالدول المتقدمة سوف يواجه بصعوبات تتمثل على القيود المفروضة حالياً على ممارسة الأجانب لهذا النوع من النشاط في أراضي الدول المتقدمة.

فالدول الأقل نمواً ومنها السودان تشكو من عدم توافر المؤسسات المالية والمصرفية المتطورة وعدم تطور الأسواق المالية بالصورة الكافية.

**الآثار السالبة المتوقعة لأهم قطاعات الخدمات هي:**

1. قطاع البنوك.
2. قطاع التأمين.
3. قطاع الاتصالات.
4. قطاع النقل (ركاب – بضائع).

حيث من المتوقع أن تتأثر تلك القطاعات سلباً نتيجة انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية **لثلاثة أسباب:-**

1. الطلب المتزايد الداخلي على هذه القطاعات.
2. التخلف النسبي والمحدودية لتلك القطاعات.
3. الخبرة العالية والجودة والكفاءة الأجنبية في تقديم تلك القطاعات الخدمية للسوق المحلي السوداني.

## المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على الإيرادات الجمركية ومعدل الحماية الجمركية :

تعتمد أغلب الموازنات العامة في الأقل نمواً ،ومنها السودان على التمويل الضريبي غير المباشر، وعمادها الضرائب الجمركية في توفير الإيرادات العامة الذاتية لمواجهة النفقات العامة في الموازنات العامة للدولة.[1]

حيث أن الرسوم الجمركية في الدول الأقل نمواً غير المصدرة للنفط تعتبر من الموارد الرئيسية للإيرادات العامة فإن التزام هذه الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة وهذا سيؤدي معه إلى حدوث عجز بين الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة لهذه الدول .

وتعتبر إختلالات الموازنات العامة واحدة من أهم المشاكل التي تواجها معظم الدول في العالم ،سوى دول نامية أو دول متقدمة أو دول اقل نموا .وقد ترك عجز الموازنات العامة تركه ثقيلة على اقتصاديات الدول الأقل نموا إذا كانت إحدى العوامل الهامة التي أدت إلى انخفاض المدخرات التي تعتبر إحدى متطلبات التنمية الاقتصادية .قد لعبت دورا بارزا في إحداث ضغوط تضخمية وأدت إلى تراكم الديون المحلية والخارجية وأيضاً على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للقطاع الخاص في الحصول على التمويل المصرفي .ومن المتوقع أن انضمام الدول الأقل نموا ومنها السودان إلى منظمة التجارة العالمية والتزامها بتخفيض الرسوم الجمركية في المدى القريب وإلغائها فيما بعد سيؤدي ذلك إلى مزيد من الاختلالآت في الموازنة العامة لهذه الدول بسبب نمو النفقات العامة بصورة أسرع واكبر من الإيرادات العامة ،وهذا بسبب النقص الحاد في حصيلة الإيرادات الجمركية .وإذا لم تسارع حكومات هذه الدول لتعويض النقص هذا في الإيرادات العامة للدولة بسبب تخفيض الرسوم الجمركية بزيادة معدلات ضرائب

[1]. الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية/ 15 مارس 2000م (ص218-221).

الاستهلاك المحلي سيؤدي ذلك إلى إحداث موجات تضخمية على مستوي الاقتصاد الوطني وسيترك حتما مؤشرات سيئة لمعدلات الادخار المحلي التي هي ضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية من الداخل لهذه البلدان .

والسودان واحد من هذه الدول ،فمن المتوقع عند انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والتزامه بتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي ذلك إلى تخفيض الإيرادات العامة للدولة بمقدار التخفيض الرسوم الجمركية .وإذا علمنا أن السودان يعتمد بنسبة حوالي 70% من الإيرادات العامة على الضرائب الجمركية لعلمنا مدى الاختلال المتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة النفقات الحكومية المتوقعة وتراجع الإيرادات العامة للدولة من ناحية أخرى بسبب تخفيض الرسوم الجمركية ما لم تسارع الدولة بزيادة معدلات الضرائب الأخرى غير الجمركية لتعويض ذلك النقص . وبما أن نسبة اعتماد الدولة على الضرائب الجمركية .وهي 60% تعتبر من المعدلات المرتفعة جداً في اقتصاديات الدول الأقل نمواً ،ولتعويض تلك النسبة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة سيتطلب جهداً كبيراً من الدولة لتعويض النقص في الإيرادات العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى الحيلولة دون حدوث آثار تضخمية إذا تمت زيادة معدلات الضرائب الأخرى .غير الجمركية لتعويض ذلك العجز.

**من المتوقع عند الانضمام تأثر السودان بالآتي:**

عند انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية سوف يقوم بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ثم إلغائها فيما بعد سوف يتقلص دور الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية) في الإنفاق على قطاعات الاقتصاد القومي والمكونة للناتج المحلي الإجمالي (القطاع الزراعي . القطاع الصناعي . القطاع الخدمي).

ربما يؤدي تقليص دور الضرائب الجمركية (الضرائب غير المباشرة ) في المساهمة لتمويل مخرجات الناتج الإجمالي المحلي إلى إحداث حالة من التضخم في المدى القريب بسبب عدم استجابة العرض الكلي للطلب الكلي ( نقص العرض الكلي عن مستوي الطلب الكلي ).

زيادة نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000م إلى 5،8% وهذا راجع إلى زيادة تصدير البترول السوداني في ذلك الوقت .

الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على الإيرادات الجمركية:

أ . سوف يفقد السودان حوالي 60% من الإيرادات الذاتية عبارة عن مساهمة الضرائب غير المباشرة ( الرسوم الجمركية ) بسبب تخفيض الرسوم الجمركية في المدى القريب ، ثم إلغائها فيما بعد .

ب . من المتوقع حدوث حالة من التضخم المحلي داخل الاقتصاد السوداني بسبب عجز الموازنة بسبب تقليص دور الضرائب الجمركية في تغذية الإيرادات العامة بحوالي 60% من الإيرادات الذاتية .

ج . من المتوقع أيضا على المدى القريب . تراجع سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع حصيلة الضرائب غير المباشرة ( الضرائب الجمركية ) في تمويل مخرجات الناتج المحلي الإجمالي بسبب تخفيض الرسوم الجمركية في المدى القريب ثم إلغائها فيما بعد .

**وهنالك عدة مزايا من وراء تخفيض معدلات الرسوم الجمركية :**

أ.تخفيض معدلات الحماية الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدي الى زيادة الواردات ذات الجودة العالية وذات الأسلوب المتطور الأمر الذى يؤدي الى محاولة المستثمرين

السودانيين إلى تحسين إنتاجهم المحلي أمام المنافسة القوية من الواردات المثيلة وهذا يؤدي الى تحسين وضعية القطاع الصناعي.

**ب.**توفير مستلزمات القطاع الخاص السوداني من آليات ومعدات مستوردة بأسعار مخفضة وجودة أعلى يؤدي إلى زيادة فرصة القطاع الخاص السوداني للمشاركة في التنمية بسبب تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على هذه الواردات.

**ج.**توفير مستلزمات أفراد المجتمع السوداني من مواد غذائية بأسعار اقل من ذي قبل بتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على هذه الواردات وبالتالي تحسين ظروف معيشتهم الشئ الذي من المتوقع له زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

**د.**تخفيض معدلات الحماية الجمركية للصناعات السودانية بتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الواردات يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم المحلي في الاقتصاد السوداني إذ انه من المعروف أن ثمن الواردات في الداخل تساوي هذه الواردات عالمياً زايداً الضرائب المحلية بالداخل وتخفيض الضرائب المحلية على الواردات من شأنه تخفيض أسعار الواردات بالداخل وبالتالي تخفيض معدلات التضخم المحلي.

**التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على معدل الحماية الجمركية :**

الحماية كما هو معروف هو اعتراف ضمني بعدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة مع الصناعات الأجنبية المثيلة ، وكما هو معروف فأن إجراء الحماية المتبع هو زيادة رسوم الوارد ( رسوم جمركية ) على الواردات المثيلة للمنتجات الوطنية بمعدلات عالية حتى يصبح سعر بيعها في السوق الوطني أعلى بكثير من المنتجات الوطنية المثيلة ، وبالتالي يقبل المواطنون على شراء المنتجات الوطنية المثيلة الرخيصة الأثمان بشرط أن تكون بجودة الواردات الأجنبية

المثيلة .وبذلك تقوي تلك الصناعات الوطنية وتتقدم إلى الأمام طالما زاد الطلب عليها في الأسواق الوطنية ، وبالتالي تكون هنالك استمرارية في الاستثمار في ذلك المنتج .

وفي ظل قوانين منظمة التجارة العالمية سوف تلغي الحماية الوطنية للسلع المحلية تدريجياً إلى أن تزول كلياً .

وهنالك نظام للحماية معمول به وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهو مكافحة الإغراق بالنسبة لمنتج وطني بعد تقديم الأدلة والبيانات على ذلك الضرر الذي سببه دخول سلعة أجنبية مماثلة إلى داخل البلاد بسعر يقل عن بيعه في بلد المصدر مما يسبب ضرراً بليغاً لصناعة محلية مماثلة ، ويصل الأمر إلى حد إلغاء هذه الصناعة الوطنية وبالتالي تفشي البطالة في المجتمع .

ولا يتوقع تقديم تعويض أو رد مضاد في أثناء السنوات الأولى من تطبيق إجراء الحماية ومن الممكن تطبيق أوجه الحماية والضمان فقط لمدة محدودة ( 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة 4 سنوات أخرى ) ، ولا يمكن تجديدها خلال الفترة الزمنية نفسها التي طبقت خلالها في الأصل . إضافة إلى ذلك ينبغي التحرر من أوجه الحماية بالتدرج وهي في الوقت نفسه تخضع للتفتيش والتقييم .

ولعل أبرز ملامح اتفاقية الحماية هو الالتزام بإزالة كافة القيود الطوعية على الصادرات خلال فترة السماح .

على الرغم من أن ( الجات ) تؤيد تحرير التجارة إلى أنها تقر بأن البلدان الأعضاء قد تحتاج إلى حماية إنتاجها المحلي في مواجهة المنافسة الأجنبية .ولكنها تطلب من تلك البلدان أن تبقي مثل هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن توفرها من خلال التعريفة الجمركية مع حظر فرض

القيود الكمية ويتم ذلك بزيادة فئات رسم الوارد أو تخفيض رسوم الإنتاج المحلي وهذا الجانب مقبول ضمناً في اتفاقية التجارة الدولية ولكن بشرط عدم التمييز بين المستورد والمحلي .

وأصبحت مكافحة الإغراق أداة أخرى في مجموعة الإجراءات من أجل عزل المنتجين المحليين عن المنافسة في مجال الواردات .وتعتبر الاتفاقية أن المنتج ( مغرق ) إذا كان السعر الصادر لذلك المنتج أقل من مثيله في السوق المحلية ،وتحدد الاتفاقية ( الصناعة المحلية ) بأنها المنتجون المحليون بصفة للمنتجات المماثلة . وينص شرط الإلغاء على أن رسم مكافحة الإغراق سيظل قائماً لمدة لا تتجاوز (5) سنوات ، ما لم تكشف المراجعة بأن هذا الرسم سيؤدي إلى استمرار الإغراق أو الضرر .

وتعترف المادة (15) من الاتفاقية أنة ينبغي على الدول المتقدمة توجيه اهتمام خاص للدول النامية عند النظر في تطبيق مكافحة الإغراق .ولابد أيضا من استكشاف إمكانات طرق العلاج البناء قبل تطبيق رسوم مكافحة الإغراق إذا كانت هذه ستؤثر على المصالح الأساسية للدول النامية والأقل نمواً .

وتتضمن بنود مكافحة الإغراق قواعد تفصيلية بطريقة تحديد الإغراق وبالأضرار الناجمة ، وبالإجراءات التي ينبغي إتباعها في فحص سبل مكافحة الإغراق ، والمدة اللازمة لإجراءات مكافحة الإغراق .

وهناك نقطة في غاية التعقيد بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً ، وهي صعوبة أو استحالة جمع البيانات والمعلومات من الدول المتقدمة عن سلع معينة يجب أن تكون ضمن تلك البيانات والمعلومات تقديرات الإنتاج والنفقات الأخرى قي إعداد القضية لأي جانب .

وهناك مشكلة أكثر خطورة في مجال مكافحة الإغراق وهي استبعاد هذا الموضوع من العملية العادية لتسوية المنازعات .

والإغراق يمكن أن يكون من السلع المحلية مقابل السلع المستوردة بأن تباع السلع المحلية بأقل من سعرها الحقيقي في الداخل .

وهنالك قاعدتان تحكمان التجارة في المنتجات على مستوي الدول لحماية هذه المنتجات عند عبورها الحواجز الجمركية في البلد المستورد حسب ما جاء في اتفاقية منظمة التجارة العالمية :

1. قاعدة اعتبار التعريفات الجمركية كأسلوب وحيد للحماية بكم ما تتسم به من وضوح وشفافية.
2. قاعدة المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة ، وذلك بأن تعامل المنتجات المستوردة بمجرد عبور حاجز الحدود بنفس المعاملة التي تعامل بهآ السلع المنتجة محلياً (المادة الثالثة) من الاتفاقية. مثال ذلك (فرض الضرائب المحلية والرسوم الأخرى)، أي قوانين أو لوائح أو متطلبات قد تؤثر في البيع المحلي أو المعروض للبيع أو الشراء أو النقل أو التوزيع أو استخدام المنتجات.

هنالك امتيازات للدول الأقل نمواً يتم الاتفاق حولها وبما أن السودان يعتبر من هذه الدول فإنه يمنح امتيازات جمركية ومعدل الحماية الجمركية فإنه لن تكون صفرية بمجرد الانضمام وستكون هناك فترة سماح حتى يجد السودان بديلا للإيرادات الجمركية ويتم تخفيض الإيرادات بنسب سنوية إلي أن تصل للصفر وذلك على حسب الفترة المتفق عليها.[1]

[1]. مقابلة د/يس محمد عيسى – الأمين العام للأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية – الأربعاء 2016/6/24مالساعة 4:30 م

# الفصل الخامس
# النتائج والتوصيات

**المبحث الأول :مناقشة الفرضيات**
**المبحث الثاني: النتائج**
**المبحث الثالث: التوصيات**

## المبحث الأول
## مناقشة الفرضيات

1 . من خلال الدراسة اتضح أن السودان لديه المقدرة على وضع سياسات تتماشى مع شروط المنظمة كما تم الإشارة إليه في الفصل الرابع المبحث الأول صفحة (38) وذلك في قائمة من ثمانية لجان لتحديث كل الوثائق المرتبطة بالانضمام .

2. من خلال هذه الدراسة اتضح أن تحرير التجارة الخارجية له آثار سالبة على الإيرادات الجمركية . كما تم الإشارة إليه في الفصل الرابع المبحث الثالث صفحة (67) ، وتم إثبات هذه الفرضية بأن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجمركية . من المتوقع أن يفقد السودان 60% من جملة الإيرادات الضريبية نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

3. من خلال الدراسة اتضح أن السودان سيتأثر ايجابياً بالانضمام للمنظمة وكما تم الإشارة إليه في الفصل الرابع المبحث الثاني صفحة (52-56-59) وذلك بفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وإزالة القيود الجمركية وجذب الاستثمارات الأجنبية وفتح آفاق عمل للعمالة السودانية .

## المبحث الثاني

## النتائج

1. السودان لديه القدرة علي إحداث تغيير في سياساته الاقتصادية بما يتماشى مع شروط المنظمة .
2. انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الجمركية.
3. السودان يتأثر إيجاباً بانضمامه لمنظمة التجارة العالمية مما يتيح له التعامل مع العالم الخارجي بدون قيود .
4. وجدت الدراسة أن السودان مواجه بالعديد من التحديات فيما يتعلق بانضمامه لمنظمة التجارة العالمية ، وهذه التحديات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية تقتضيها متطلبات الانضمام من تنازلات حول فتح الأبواب أمام السلع والمنتجات الأجنبية لتسود في الأسواق المحلية .
5. الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من المتوقع أن يكون له أثر سلبي على القطاع الزراعي السوداني و قطاع الخدمات والقطاع الصناعي الذي سيكون أكثر القطاعات تأثراً .

## المبحث الثالث

## التوصيات

1. المحافظة على ما تم تغيره في الهيكل الاقتصادي ليتماشى مع شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
2. على السودان أن يضع الخطط والبرامج لإيجاد بديل للإيرادات الجمركية التي سوف تتأثر سلباً بالانضمام للمنظمة .
3. تحسين جودة السلع والمنتجات المحلية حتى تستطيع المنافسة مع السلع الأجنبية.
4. يجب على السودان إزالة المعوقات التي تعيق عملية الانضمام للاستفادة من المزايا التي سوف يجنيها من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
5. زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي لتخفيف الأثر السلبي الناجم من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

## توصيات لبحوث مستقبلية :

1. أثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة .
2. أبعاد انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

## قائمة المصادر والمراجع:

**أولاً: المصادر :**

**القران الكريم :**

سورة البقرة الآية (286)

**ثانيا: المراجع والكتب :**


1. بهآجيراث لآل – مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة ، ترجمة احمد يوسف الشحاد – دار المريخ للنشر 2006م .
2. رائد إبراهيم خليل الصادرات الزراعية ومضامين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
3. عثمان إبراهيم السيد – الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية 1998م.
4. محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني، شركة مطابع السودان للعملة 2002م .
5. نبيل حشاد – الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2001م .


**ثالثا: التقارير والندوات:**


1. الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية – تقرير عن مساعي السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
2. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 15 مارس 2000م .
3. محمد بشير عبد الرحمن – مستشار الأمانة الوطنية لشئون منظمة التجارة العالمية، ورشة عمل حول تنمية القدرات لدعم انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .

**رابعا: الرسائل الجامعية:**


1. الهام محمد المبارك محمد علي – انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات 2010م .
2. سلوى محمد حاج إبراهيم – التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على تجارة السودان الخارجية دراسة حالة الكوميسا .
3. شيماوي إدريس – الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، دكتوراه جامعة الخرطوم 2002–2003م .
4. عبد الغفار صالح الحسن فضل الله – الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية .
5. منال صديق عبد الوهاب – اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى على قطاع الصادرات في الفترة 1993–2003م .
6. منى عبد القادر محمد احمد – اثر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي – دراسة حالة قطاع السكر .


**خامسا: المقابلات الشخصية:**


الأمين العام للأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية د. يس محمد عيسى .


**سادسا: الانترنت**


منظمة التجارة العالمية http:k//www.moqatel.com